البحوث والدراسات

# محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية

د. يعقوب يوسف الكندري*

الملخص:

حظي مفهوم الأمن الاجتماعي باهتمام وتركيز في الآونة الأخيرة. ويرتبط هذا المفهوم بالتنمية الاجتماعية، وهو يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الكويتي لتحقيق قدر مناسب من التنمية المنشودة. وتهدف هذه الدراسة – بشكل مباشر – إلى تحديد المنظور الاجتماعي الثقافي للأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي والكشف عن علاقته بالأمن الوطني. فهي محاولة للكشف عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن الكويت الاجتماعي بمختلف أبعاده. ومن أبرز ما تتناوله الدراسة الحالية – التي اعتمدت على البحث المكتبي – المحددات الداخلية المتمثلة بالتركيبة السكانية، والاستقرار السياسي الداخلي والمشاركة الشعبية، والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، والوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، وطبيعة الشخصية المحلية. أما المحددات الخارجية التي تناقشها فتتمثل في التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي، والاستقرار الاقتصادي، والغزو الثقافي الخارجي. فعملية التغير الاجتماعي الثقافي التي مرت بها المنطقة اتسمت بالتزايد والسرعة نتيجة للمؤثرات الخارجية والانفتاح والاتصال الثقافي، وهي التي فرضت هذا النوع من التحديات. وتتبنى الدراسة في النهاية بيئة جديدة للأمن الاجتماعي.

* دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٩م، وأستاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

**المقدمة:**

يعد مفهوم الأمن الاجتماعي من المفاهيم الاجتماعية التي لاقت اهتماماً وتركيزاً في الآونة الأخيرة. فأهمية المفهوم تكمن في إدراك المجتمعات الإنسانية لأهمية الاستقرار الاجتماعي بمختلف أشكاله، وما يحققه هذا الأمن والاستقرار من دور في تحقيقه للتنمية المنشودة لأي مجتمع من المجتمعات. فلا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية لأي مجتمع دون تحقيق قدر مناسب من الأمن والاستقرار. ولذلك حرصت المجتمعات الإنسانية على الاهتمام بمقومات الأمن الاجتماعي والسعي نحو تحقيقه بمختلف أشكاله. ولعل هناك تمايزاً واختلافاً في مقومات الأمن الاجتماعي بين المجتمعات المختلفة وإشكالية تحقيقه. فالتحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية سواء أكانت داخلية أم خارجية هي متفاوتة، وذلك يرجع – بالدرجة الأولى – إلى طبيعة المجتمع وثقافته، والمحيط البيئي والاجتماعي الذي يعيش فيه.

ولذلك، نجد أن هناك خصائص محددة للأمن الاجتماعي للكويت، تتميز وتختلف ثقافياً واجتماعياً عن المجتمعات الأخرى، وإن كان تشترك مع عدد منها في بعض هذه الخصائص لأسباب وعوامل ثقافية متعددة. فالمجتمع الكويتي يحمل خصوصية محددة فيما يتعلق بمقومات الأمن الاجتماعي ومحدداته. ولعل من تناول هذا الموضوع على الصعيد المحلي قلة على الرغم من أهميته. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تتمثل في تحديد أبرز مقومات الأمن الاجتماعي، ومحدداته الداخلية والخارجية، وهو موضوع افتقدت المكتبة المحلية – في مختلف أبعادها – مناقشته بشكل مفصل. إضافة إلى ذلك، فالدراسة الحالية تركز على إبراز الجوانب التي تهدد الأمن الاجتماعي القومي، والتي تسعى لوضع خطوط عامة للوضع الراهن لراسمي السياسة الاجتماعية وصناع القرار. فهي تحدد أبرز المحددات للأمن الاجتماعي في سبيل إيجاد آلية مناسبة للسعي نحو توفير مسلتزمات هذا الأمن ومتطلباته. فالدراسة تهدف بشكل مباشر إلى تحديد وإبراز المنظور الاجتماعي الثقافي للأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي والكشف عن علاقته بالأمن الوطني. فهي محاولة للكشف عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن الكويت الاجتماعي بمختلف أبعاده.

وعلى الرغم من أن ما كُتب عن هذا الموضوع يعد قليلاً مقارنة بأهميته، فإن الدراسة الحالية حاولت – قدر الإمكان – النظر في الأدبيات والمادة العلمية الخاصة والمتاحة التي تصب في الموضوع بأجزائه المختلفة، وذلك اعتماداً على البحث المكتبي وسيلة لإبراز هذه المقومات وتحليلها. فالدراسة الحالية تعد دراسة مكتبية تحاول الوقوف على أبرز المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الاجتماعي الوطني.

**الأمن الاجتماعي، المفهوم:**

الأمن لغةً – كما جاء في المعجم الوجيز[١] ولسان العرب لابن منظور[٢] – هو نقيض الخوف. أمن أمناً، وأماناً وأمنةً أي اطمأن ولم يخف. فهو آمن وآمن من الشر. ويقال اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلم. وفي تحديد عام لمفهوم الأمن، فإنه يعني الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإمكانية إشباع الحاجات الأساسية لهم. وإذا تمت إضافة كلمة "اجتماعي" للأمن فإن المعنى يصبح هو التحرر من الخوف أو الخطر الذي يهدد الحياة الاجتماعية للإنسان، والذي يأتي من خلال مجموعة من الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة الرسمية، وغير الرسمية لتوفير الاستقرار الاجتماعي والرفاهية لأفرادها بما يكفل لهم حياة مستقرة توفر لهم أقصى درجة من السعادة والانسجام مع عناصر النظام الاجتماعي[٣].

فالتعريف السابق للأمن الاجتماعي يحتوي في جزئياته عدة أبعاد أساسية، تستدعي الوقوف على جوانبها. فالأمن الاجتماعي مرتبط بإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان من خلال جهود على المستوى الرسمي وغير الرسمي من خلال المنظمات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية التي تهدف

(١) المعجم الوجيز، (١٩٨٠م)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطبع والنشر.

(٢) ابن منظور، (٧١١ هجرية)، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف.

(٣) محمد الحداد، (٢٠٠١م)، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية رقم ٢١، الرسالة ١٦٦.

في النهاية إلى تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي والرفاهية. ففي الحديث عن الاستقرار الاجتماعي، يُنظر إلى هذا المفهوم من المنطلق الشمولي الذي يشمل جميع الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والسكانية الديمغرافية، والدينية، والبيئية، والثقافية، والإدارية وغيرها من الأبعاد. فتحقيق قدر من الاستقرار، هو النهاية التي يوفرها الأمن الاجتماعي بمفهومه العام. فالاستقرار يعني الثبات واللااستقرار يعني الحركة والتغير، وهو – في الغالب – ما يولد الصراع والخلافات والنزاعات. فالأمن الاجتماعي – وفق هذا المعنى – يؤدي إلى تحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

والأمن الاجتماعي يشمل كل ما يرتبط بوجود الإنسان وكيانه، فهو يحمي الفرد والمجتمع(٤). ولابد من الإشارة إلى أن الأمن الاجتماعي يأخذ بُعدين أساسيين؛ البُعد الأول هو البُعد الداخلي، والآخر هو البعد الخارجي. فالأمن الاجتماعي يشمل ما يسمى بـ"أمن الأرض" من العدوان أو التأثيرات الخارجية بشكل عام. والأمن الداخلي يرتبط بالأوضاع الاجتماعية الداخلية التي تحمي الإنسان من التهديدات التي تزعزع استقراره وثباته، وتحميه من الأمراض الاجتماعية، ومن تهديدات الجهل، والاستهلاك، والفقر. ولهذا، فإن التعامل مع الأمن الاجتماعي باعتباره مفهوماً لابد أن ينطلق من النظرة الشمولية في عملية المعالجة وشموله لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية وغيرها من هذه الأبعاد حتى يشعر الإنسان في نهاية المطاف بالاستقرار الذي يولد الطمأنينة في انتمائه لوطنه ومجتمعه. فالأمن الداخلي والأمن الخارجي من مقومات الأمن الاجتماعي التي يفترض أن تتم الانطلاقة منها.

ولذلك فإن هناك من يربط – وبعلاقة وثيقة – بين الأمن الاجتماعي وما

---

(٤) محمد حسن العيدروس، (٣–١٩ مارس ١٩٩٦م)، مفهوم الأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة الغربية والعربية، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص: ٥–٤٣.

يسمى بالأمن القومي؛ والذي يعني حماية الدولة أو المجتمع من الخطر الخارجي وما تتعرض له الدولة من تهديدات خارجية تمس قيمها(٥). فالمجتمع أو الدولة وفقاً لذلك كله تكون مسؤولة لتحقيق إشباع حاجات الفرد الأساسية، وتقيه من أنواع الإحباطات والصراعات، وتوفر له قدراً مناسباً من الطمأنينة.

ولذلك، فإن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة التعريف، وليس من المفاهيم المتفق عليها، وقد عرفت بعدة تعريفات منها(٦):

١ – هو دفع أية تهديدات خارجية ضد دولة أو مجموعة من الدول.

٢ – هو حماية أمن الدولة وحرية أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها.

٣ – الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر.

فهي قضايا تهدد كيان الدولة التي ترتكز على تهديدات خارجية، وتهديدات داخلية تحول في النهاية دون الاستقرار الداخلي اللازم باعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وإرساء أسس حياة ديمقراطية سليمة.

وهنا يفترض الاتفاق مع ما يذهب إليه العديد من الباحثين إلى أن مفهوم الأمن الاجتماعي يُعدّ من أعقد المصطلحات وأصعبها. يتفق الباحث مع ما ذهب إليه البعض عند حديثه عن منطقة الخليج العربي والارتفاع المتفاقم للأهمية الاستراتيجية للنفط وثرواته المادية التي ولدت انخفاض مشاعر الأمن والأمن الاجتماعي خصوصاً مع تنامي تهديدات المصالح في المنطقة(٧)، ويتفق الباحث

(٥) محمد الحداد، (٢٠٠١م)، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية رقم ٢١، الرسالة ١٦٦.

(٦) زكي زكي حسين زيدان، (٢٠٠٤م)، الاستخدامات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

(٧) لطفي الشربيني، (٢٠٠١م)، العلوم الإنسانية في خدمة الأمن الاجتماعي، حلقة نقاشية في الكويت، الثقافة النفسية المتخصصة، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، ٤٧ (١٢).

أيضاً مع ما ذهب إليه الاجتماعيون من أن الأمن الاجتماعي استقرار داخلي وتناغم وانسجام مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الرفاهية لأفراده. ولذلك، فإن الأمن الاجتماعي من الممكن تعريفه إجرائياً على أنه شعور أفراد المجتمع المحلي بالاستقرار، وهذا الاستقرار قد يتعرض لبعض العوائق، سواء داخلية أو خارجية، تحول دون تحقيق توازنه. فهذه المعوقات بدورها تشكل محددات رئيسة للأمن الاجتماعي بشكله العام. فالسلوك الاجتماعي لكل مجتمع يتميز بخصوصية مميزة تتأثر بشكل مباشر بهذه المحددات الداخلية والخارجية الخاصة بالأمن. فمن الضروري هنا الوقوف على أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المجتمع المحلي لتحقيق أمنه الاجتماعي، والتغيرات الاجتماعية الثقافية التي أصابت المجتمع الكويتي وانعكاساتها على أمنه الداخلي، والتغيرات الخارجية والإقليمية والمستجدات الأخيرة التي طرأت ومدى تأثيرها على أمنه القومي. فالأمن من المنطلق البحثي هنا هو غياب المخاطر التي تهدد المجتمع المحلي سواء في الداخل، أو القادمة من التأثيرات الخارجية.

**أولاً – التحديات الداخلية للأمن الاجتماعي:**

ويقصد بالتحديات الداخلية للأمن الاجتماعي تلك الأبعاد الداخلية التي تواجه المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق قدر من الاستقرار والرفاهية والطمأنينة في حالة عدم اكتمال جميع جوانبها وإدراك التعامل مع معطياتها بصورة علمية تتلاءم ومفاهيم التنمية والتقدم للمجتمعات الإنسانية. وهي مقترنة بالسياسات التي تتبعها وتتبناها مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ومدى تكيفها مع تحقيق الأمن الاجتماعي للمجتمع. فهي أبعاد اجتماعية داخلية تؤدي دوراً مؤثراً في خلخلة استقرار المجتمع. ولعل أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المحلي في تحقيق الأمن الاجتماعي تتمثل في الآتي:

١ – التركيبة السكانية.

٢ – الاستقرار السياسي الداخلي والمشاركة الشعبية.
٣ – المشكلات الاجتماعية المعاصرة.
٤ – الوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة.
٥ – طبيعة الشخصية المحلية.

ومن الممكن إبراز هذه العناصر بشيء من التحليل وفقاً للآتي:

**التركيبة السكانية:**

إن النظر إلى البيئة السكانية بصورة محدودة لا شك أنه نظرة قاصرة؛ إذ إن هناك تداخلاً كبيراً بين البيئة السكانية والسلوك الإنساني داخل المجتمع، وإن المظهر الحضاري الثقافي يظهر في نشاط الإنسان وسلوكه، في حين نجد تدهور البيئة الاجتماعية الاقتصادية بجانب البيئة الطبيعية ظاهرة سابقة في الدول النامية نتيجة لسلوك الإنسان وانخفاض وعيه وانخفاض مستوى ثقافته، وتدني مشاركته، وهو ما يسلبها أمنها واستقرارها. ويزداد تدهور البيئة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والأحياء الفقيرة المحرومة من الخدمات، ويترتب على ذلك ارتفاع كبير في نسبة الحوادث الأمنية من سلب ونهب وغيرها(٨).

من الملاحظات الجديرة بالاهتمام في هذا الجانب، أن هناك اجتهاداً متواضعاً لراسمي الجهاز التنفيذي للسياسية الإسكانية ومخططيه. فقد سارت هذه السياسة مدفوعة بالعفوية تارة، والأخطاء تارة أخرى(٩). إن الوضع الإسكاني في المجتمع الكويتي يمر بظروف مختلفة عن تلك التي تعانيها معظم دول العالم

(٨) نبيل رمزي اسكندر، (١٩٨٨م)، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، في: علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع (الكتاب السادس عشر)، الإسكندرية: إدارة المعرفة الجامعية.

(٩) عبدالوهاب الظفيري، (٣–١٩ مارس ١٩٩٦م)، الإسكان ركيزة من ركائز الأمن الاجتماعي، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص ٥٩–٦٩.

النامي. ولعل إحدى أبرز الإشكاليات الداخلية التي تواجهها الكويت في المرحلة الحالية هي الخلل في التركيبة السكانية؛ فالقضية السكانية لا ينظر إليها على أنها ارتفاع في الكثافة، أو في عدد الأفراد على المساحة المقطونة، بل ينظر إليها على أنها – بتركيباتها المختلفة وأبعادها – قضية جوهرية في استقرار المجتمع.

إن الخلل السكاني في المجتمع الكويتي يتمثل في طغيان عدد الوافدين على المواطنين؛ فنسبة الوافدين والأجانب تفوق تركيب المجتمع المحلي. وتشير التقديرات الأخيرة الخاصة بالوضع السكاني بحسب ما جاء في المجموعة الإحصائية السنوية[١٠] إلى أن المواطنين يشكلون نسبة ٣٨ر٩٩٪ فقط من إجمالي السكان مقابل ٦١ر٠٩٪ للوافدين؛ إذ يبلغ عدد الكويتيين ٨٨٧ر٠١٦ ألفاً مقابل ١ر٣٨٧ر٩٦٤ مليون للوافدين.

وبالنظر إلى التوزيع الخاص بالسكان في المحافظات الكويتية الست – كما جاء في الإحصائية السنوية – نجد أن التوزيع يعكس الزيادة في أعداد الوافدين في جميع المحافظات عدا محافظة مبارك الكبير التي تعد محافظة حديثة الإنشاء؛ حيث يبلغ عدد الكويتيين في هذه المحافظة نسبة ٦٨ر٨٨٪ من إجمالي السكان، فهي المحافظة الوحيدة التي يتجاوز فيها عدد المواطنين عدد الوافدين. ففي محافظة العاصمة تبلغ نسبة الكويتيين ٤٦ر٣٨٪ من إجمالي سكانها، وفي محافظة الأحمدي تبلغ النسبة ٤٦ر٠٨٪، أما في محافظة حولي فهي تصل إلى ٢٨ر٩٢٪ فقط، وفي محافظة الفروانية يصل المواطنون إلى ٢٧ر٧٧٪ من إجمالي سكان هذه المحافظة، بينما تصل نسبتهم في محافظة الجهراء إلى ٤٣ر٤٤٪ على الرغم من أن غالبية من يقطن هذه المحافظة ينتمون إلى الأصول والجذور القبلية، ولكن أعداد غير محددي الجنسية منتشرة بشكل كبير وواضح فيها.

(١٠) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠م)، المجموعة الإحصائية السنوية، الكويت: قطاع الإحصاء والمعلومات.

لقد فشلت السياسة السكانية التي تبنتها الحكومة عدة مرات في خططها الخمسية والتي هدفت إلى تعديل التركيبة السكانية[١١]؛ فهذه التركيبة السكانية تخلق – بلا شك – زعزعة واضحة للنظام الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، وتهدد أمنه واستقراره. فمشكلات مثل الفقر والبطالة والأمية والتسرب من التعليم وإن كانت تعد من أبرز العناصر التي تهدد الأمن الاجتماعي فإن المجتمع المحلي قد لا يعاني هذه المشكلات بل يعاني مشكلات من نوع آخر؛ إذ إن المجتمع المحلي يعاني طبيعة التركيبة السكانية والهيكل السكاني، وهو ما يخلق إشكاليات مختلفة وذات طبيعة خاصة. فمشكلة – السكان – كما يذكر فوريدي فرانك Furedi Frank[١٢] – لا تتتمثل في انفجار وزيادة سريعة في عدد السكان؛ إذ إنهم ليسوا مجرد أعداد فقط، بل هم أفراد يعيشون في مجتمعات يتم ضبطها بشبكة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن التركيبة السكانية الحالية تعكس واقعاً غير تنموي في المجتمع. فالغالبية من السكان غير محلية، وتنعكس على التركيبة الثقافية وتكوينها، ومن الممكن أن يتزايد الوضع سوءاً في ظل غياب سياسة حكومية واضحة نحو هذا التزايد. فالهوية المحلية تتأثر بشكل كبير في ظل وجود هذه الأعداد، وفي ظل ما يسمى بعمليات الاندماج الثقافي أو الاتصال الاجتماعي بين المجموعات السكانية المختلفة.

فبالنظر إلى تركيب قوة العمل وتأثيره الاجتماعي في المجتمع الكويتي نجد أن قوة العمل الوافدة تضاعف عددها إلى ما يقارب ٤ر٥ مرات من عام ١٩٥٧م إلى عام ١٩٩٦م بين قوة العمل الإجمالية، بينما بلغت العمالة المحلية ما يقارب ٢ر٨ خلال الفترة نفسها. والمشكلة الأساسية هنا أن العمالة الوافدة من الممكن تصنيفها على أنها – في معظمها – من الأميين، حيث بلغت نسبة من

(١١) Country Report, Kuwait. (1996), Lord: The Economic Intelligent Unit.

(١٢) Frank, Fyredi. (1997), Population and Development: Critical Introduction. New York: Martins Press.

لا يحملون مؤهلات علمية ٤٥٪، وإذا تمت إضافة من لا يحملون المؤهلات مع أصحاب المؤهلات الدنيا في هذه العمالة فإنها تصل إلى نسبة ٧٣٪ تقريباً من مجمل العمالة الوافدة، في حين تبلغ نسبة أصحاب المؤهلات العليا من العمالة الوافدة ٨٪ فقط من الإجمالي العام. وفي مقابل ذلك فإن نسبة ٣٥٪ مما تنفقه الدولة وتتحمله من تكاليف مالية وما تقدمه من دعم مالي بصورة خدمات يذهب إلى قطاع العمالة الوافدة(١٣).

وحتى عند النظر إلى غير الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي الذين يحملون مؤهلات متدنية (ثانوية وما دون)، فإنهم يشكلون نسبة ما يقارب ٣٧٪ من إجمالي العاملين الأجانب، وما يقارب من ١٨٪ من إجمالي العاملين الكويتيين وغير الكويتيين وفقاً للحالة في ٢٠٠٢/٦/٣٠م(١٤). فالقطاع الحكومي يعتمد فيما يقارب خمس طاقته الإنتاجية على غير الكويتيين من أصحاب المؤهلات الدنيا. وهذا بحد ذاته يمثل مشكلة إنتاجية يواجهها المجتمع المحلي من جراء هذه السياسة.

إن النسبة العليا والغالبية الكبرى من العمالة هم من الأميين وأشباه الأميين. فمقدار ما يتم إنفاقه من الدولة من خدمات يعكس الوجه غير الإنتاجي بصورة فاعلة لهذه القوة، وتأتي هشاشة الوضع السكاني والتركيبة السكانية في مقدمة معوقات التنمية في المجتمع المحلي. فهناك اختلال تركيبي سكاني واضح في ظل وجود عمالة أجنبية هشة ولا تفي بمتطلبات التنمية. فهي انعكاس على الواقع المحلي.

إن تزايد هذه العمالة يؤثر على عمليات التنمية ومتطلباتها. وبناء على تعبير أحد الباحثين المختصين فإن المجتمع الذي يعتمد على ما يقارب من ٣٥٪ من

---

(١٣) علي الطراح، (١٩٩٨م)، أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢ (١٦) ص ص ٨-٢٧.

(١٤) وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م أ)، إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠٠١/٦/٣٠م، الكويت: وزارة التخطيط-قطاع الإحصاء والمعلومات.

العمالة على العمالة الوافدة، هو مجتمع يدخل في عداد الدول النامية[١٥]، فكيف بمجتمع تحتل فيه نسبة أصحاب المؤهلات الدنيا من العمالة الأجنبية أكثر من النصف تقريباً. لاشك أن لذلك انعكاساً سلبياً على المجتمع المحلي واستقراره.

ولا شك أن من أبرز المخاطر والمخاوف التي تمثلها العمالة الوافدة هي تلك التي تتعلق بما يسمى بـ"الغزو الثقافي". فيعتبرها البعض – أي الهجرات الخاصة بالعمالة الوافدة – شكلاً من أشكال "الانحراف الثقافي"، وذلك بسبب الكثرة التعددية للسكان الأجانب التي ستشكل بمرور الزمن ثقلاً ثقافياً له فحواه وعناصره وآثاره على طبيعة الثقافة المحلية ومحتواها. ويمتد الخوف بشكل كبير على اللغة العربية من التأثير الآسيوي بالتحديد، إضافة أيضاً إلى التأثير على محتوى التنشئة الاجتماعية وطبيعتها، وذلك بفضل انتشار العدد الكبير من المربيات الأجنبيات، الذي أسهم في انتقال قيم أخلاقية غريبة على المجتمع المحلي وتأثر الطفل بها، إضافة إلى ذلك دور العمالة الوافدة في تلاشي كثير من قيم المجتمعات المحلية التقليدية المتمثلة في "الفزعة" و"النخوة" وغير ذلك[١٦].

فالثقافة عنصر مهم جداً في تحديد هوية المجتمع وتشكيلها. والتواصل الثقافي بهذا المستوى المتزايد لفئة تعد الأكثرية في المجتمع المحلي – بلا شك – يعكس تأثيراً ثقافياً سلوكياً مباشراً على المجتمع. فنظريات ما يسمى بالاندماج الثقافي acculturation تشير – كما أوضحها أول من استخدم هذا المفهوم وهو ردفيلد ولنتون وهيرسسكفيتس Redfield, Linton, and Herskovits[١٧] – إلى أنها عملية التأثر والتأثير التي تكون مباشرة في ظل اتصال مباشر ومستمر بين

(١٥) علي الطراح، (١٩٩٨م)، أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢ (١٦)، ص ص ٨–٢٧.

(١٦) باقر النجار، (١٣–١٧ يناير ١٩٨٥م)، مخاطر العمالة الوافدة: غزو أم مخاوف ثقافية، ندوة التخطيط بجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية، الدوحة، ص ص ٤٥–٥٩.

(١٧) Reidfield, R; R. Linton, and M. J. Herskovits. (1936), Memorandum on the Study of Acculturation. American Anthropologist. 37, p.149-152.

ثقافتين يترتب عليه تغير في الثقافتين المتصلتين أو في إحداهما. فعملية التواصل المستمر تخلق تأثيراً مباشراً على سلوك الفرد ولا سيما إذا أدركنا أن غالبية العمالة الوافدة تختلف ثقافياً من حيث اللغة والعادات والتقاليد والقيم عن مجتمعنا المحلي المسلم.

وإذا رجعنا لإجمالي العاملين في الكويت من الجنسيات غير العربية، فإن العمالة الآسيوية تشكل ما يقارب ٣٩٪ من إجمالي العاملين بحسب ما يشير إليه قطاع الإحصاء والمعلومات بوزارة التخطيط(١٨). إضافة إلى ذلك كله فإن المستويات المعيشية المتدنية للغالبية العظمى من هؤلاء الوافدين من أصحاب المؤهلات المتدنية، الذين قد يكون انخراطهم في مشكلات سلوكية وإجرامية مسألة واردة، كما تشير سجلات وزارة الداخلية إلى ارتفاع أعداد الجرائم التي يرتكبها الوافدون. ولا شك أن أحداثاً أمنية أخرى نتيجة للدخول إلى البلاد بصورة غير مشروعة قد تلقي بظلالها على الوضع الأمني وتهديد استقراره من قبل هذه الجماعات السكانية. فالثقافة المحلية عرضة للتأثر بشكل كبير نتيجة لهذه المخاطر التي تسببها العمالة الوافدة. ولعل المقام يطول في هذا الجانب، غير أن ما نستطيع تأكيده هنا هو التأثير المباشر للعمالة الوافدة، وبالتحديد التركيبة السكانية الحالية، على الأمن الاجتماعي في مجتمعنا المحلي الذي يحتاج – بدون شك – إلى مراجعة شاملة ونظرة ودراسة متأنية.

**الاستقرار السياسي الداخلي والمشاركة الشعبية:**

لا شك أن الاستقرار السياسي والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار من أهم مقومات الديموقراطية ومحددات الأمن الاجتماعي والاستقرار في المجتمع، ويؤكد أحد الباحثين أن أخص مقومات الديموقراطية هي المساواة، وأن النظم

(١٨) وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م ب)، اللمحة الإحصائية لعام ٢٠٠٣م بمناسبة العيد الوطني الثاني والأربعين ويوم التحرير الثاني عشر، الكويت: وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.

والمؤسسات نستطيع أن نلقبها بالديموقراطية عندما تقوم بتطبيق مبدأ المساواة بين الأفراد في فرص الحياة المتعددة في كل من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه لتحقيق ذاته. فهي سلاح الفقراء والضعفاء الذين يتطلعون إلى عالم أفضل ليتمتعوا بحقوقهم السياسية والاجتماعية التي لهم الحق في المشاركة بها في مجتمعهم في ظل وجود الصفوة من الأفراد(١٩).

فالديموقراطية – وفقاً لهذا المعنى – هي مشاركة شعبية هدفها الأول خلق المساواة في الفرص بين الجميع من أفراد المجتمع الواحد، والآخر هو الحصول على الحق في المشاركة بتحديد المصير في ظل وجود قوى أخرى. فالجميع يشترك في الحقوق والواجبات التي تؤدي في نهاية الطريق إلى تحقيق قدر من الرفاهية والاستقرار في ظل مساواة وعدالة اجتماعية.

ولعل من أبرز الإشكاليات التي تواجه أو تحد من المشاركة الشعبية التامة في اتخاذ القرار في المجتمع المحلي هي عدم شمول جميع البالغين (بالتعريف القانوني) في المشاركة باتخاذ القرار. فما زالت أعداد كبيرة من فئات المجتمع لا تشارك في القرار السياسي، ولا تشارك في حقي الانتخاب والترشيح. فمن أبرز الإشكاليات الخاصة بالمشاركة الشعبية – كما يراها محمد الرميحي(٢٠) – "عندما ترى تياراً داخل الهيئة التشريعية – البرلمان – مضاداً لإعطاء المرأة حقوقها السياسية أو مضاداً لتخفيض سن الناخب من ٢١ إلى ١٨ عاماً أو تياراً مضاداً لمعاملة المواطنين معاملة واحدة وإلغاء تمييز درجات المواطن"

(١٩) Macpherson, C. P. (1972), The Real World of Democracy. New York: Oxford; ress.

(٢٠) محمد الرميحي، (١٩٨٧م)، تجربة المشاركة السياسية في الكويت (١٩٦٢م–١٩٨١م)، في: أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

(ص٦٦٠). إضافة إلى ذلك، فإن العسكريين من المنتسبين إلى وزارة الدفاع والشرطة لا يحق لهم الانتخاب.

إن انخفاض نسبة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات – بلا شك – يعد أحد محددات الخطر على الأمن الاجتماعي الذي تعد المسؤولية عنه وعن استقرار المجتمع مسألة مجتمعية خاصة بالجميع، ولا تقتصر على مجموعة دون الأخرى. فهي مسؤولية عامة مشتركة. وبغض النظر عن الاختلاف الفقهي الخاص بمشاركة المرأة السياسية، فإن غيابها يعني – بالمفهوم الديموقراطي الغربي الذي تتبناه مجتمعاتنا – غياب نصف المجتمع عن تحديد مصيره من خلال عملية المشاركة. فالأقلية هي التي تشارك في التشريع بصورة مباشرة وغير مباشرة وفقاً لقالب ديمقراطي معتمد في المجتمع المحلي.

ففيما يتعلق بالمشاركة السياسة للمرأة، فإن هناك عوامل ومؤثرات اجتماعية وثقافية يتداخل بعضها مع بعض حول هذه القضية. فمؤثرات أو عوامل قبلية، ودينية، ومصلحية شخصية جميعها تتداخل في تحديد وضع المرأة السياسي. فالقبيلة بمفاهيمها لا تمنح الحق للمرأة في المشاركة في القضايا السياسية انطلاقاً من التقاليد التي ما زالت مترسخة لدى الكثيرين عن وضع المرأة، وشرعية حقوق المرأة تعد قضية محل خلاف في الفقه الإسلامي، ويتشدد البعض في رأيه المعارض لهذا الحق بحكم أن هذا الحق يدخل ضمن حدود الولاية العامة التي لا تجوز للمرأة. إضافة إلى ذلك، فإن الحدود والمؤثرات والعوامل المصلحية لمتخذي القرار والمشرع تؤدي دوراً كبيراً في الوقوف مع هذا القرار أو ضده. ولعل من المتوقع أن يكون الاتجاه نحو حصول المرأة على هذه المطالبة بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الثقافية التي حدثت في العناصر اللامادية في المجتمع الكويتي، المتمثلة بالفكر والمعتقدات والأيديولوجيا الخاصة بالنظرة إلى المرأة ولا سيما أن عدد الأصوات قد تساوى بين مؤيد ومعارض عندما طرح هذا الموضوع على مجلس الأمة برغبة أميرية في مجلس ١٩٩٦م، وهو ما يعد مؤشراً نحو التغير في النظرة إلى المرأة في الثقافة المحلية.

إن مفهوم الديموقراطية يعد مفهوماً غربياً مستورداً يرى البعض أن له أسساً شرعية مستمدة من الدين الإسلامي وتتمثل بمفهوم الشورى. هذا المفهوم الغربي لم يستخدم بجميع جوانبه في المجتمع المحلي، وهو مفهوم يعطي الحق للشعب بجميع فئاته بحكم نفسه كما جاء بنص معنى المفهوم وترجمته(حكم الشعب). ففي الثقافة المحلية، فإن "حكم الشعب" بالمفهوم الغربي لا ينطبق إلا على فئة من فئات المجتمع لا تشكل أكثر من ١٠٪ من إجمالي السكان، وهم الرجال دون النساء ومن تجاوز من العمر ٢١ عاماً من الكويتيين مع استبعاد شريحة لا يحق لها التصويت من الكويتيين الحاصلين على الجنسية بالتجنيس وليس التأسيس، إضافة إلى المنتسبين للجيش والشرطة. فحكم الشعب وفقاً لذلك وللمفهوم الغربي يعد مقيداً بالثقافة المحلية التي استمدت المفهوم الغربي وقامت بمواءمته بناء على الثقافة المحلية التي لا تسمح للمرأة بالمشاركة، وأدخلت رجال الأمن من الشرطة والدفاع في حماية الدولة ونأت بهم عن المشاركة في اتخاذ القرار، ورأت فيمن دون سن الحادي والعشرين عدم الأهلية في الاختيار لمن يمثله. هذا بالإضافة إلى غياب الركن الأساسي في العملية الديموقراطية، المتمثل بوجود الأحزاب السياسية. فالمفهوم الغربي للديموقراطية واجه تواؤماً ثقافياً مع طبيعة المجتمع المحلي التي عكست طبيعة خاصة.

ولعل من إشكاليات النظام البرلماني أيضاً في الكويت ما تؤديه العائلة والقبيلة والمذهب من دور أساسي في تعزيز فرصة المرشح للفوز بمقعده البرلماني أو خسارته له، كما يؤدي العامل الاقتصادي والعلاقات الشخصية دوراً آخر نحو اتجاهه لتعزيز فرص الفوز. فعلى المرشح أن يسلك الطريق الذي يعزز من فرصته للفوز، وذلك من خلال الاعتماد على الوسائل التقليدية كالنفوذ العائلي أو الولاء القبلي أو الانتساب لمنصب معين. كل ذلك في غياب الأحزاب المنظمة، وكذلك انخفاض نسب الوعي السياسي[٢١].

(٢١) محمد الرميحي، (١٩٨٧م)، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢م-١٩٨١م، في: أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

إن غياب الأحزاب السياسية في المجتمع يعد من القضايا التي تنقص من مقومات الديموقراطية بمفهومها العلمي؛ حيث إن الأحزاب السياسية تمثل أبرز محاور العمل السياسي والديموقراطي. وقد أدت القبيلة والمذهب والطائفة دوراً مهماً بوصفها محددات أساسية في المسألة الديموقراطية في المجتمع المحلي، وهو ما ولّد غياب الفكر والرأي عند عملية طرح القضايا المجتمعية المتعددة وأنشأ بدلاً منها المصالح المذهبية والقبلية والطائفية.

ولا شك أن واحدة من أبرز إشكاليات العمل السياسي في المجتمع المحلي ما اتسم به من تقطع للممارسة الشعبية خلال فترات حل المجلس. فقد شهد البرلمان الكويتي حلين غير دستوريين؛ الأول كان في عام ١٩٧٦م، والثاني في عام ١٩٨٦م، إضافة إلى حل ثالث لكنه كان دستورياً في سنة ١٩٩٩م. فتم حل المجلس ثلاث مرات من عمر الديموقراطية القصير نسبياً في الكويت. فقد نشبت خلال هذه الفترات أزمة حادة بين الحكومة وأعضاء المجلس ولا سيما بعد الحل الثاني عام ١٩٨٦م. فحل المجلس أو التهديد بحله يعد من القضايا التي تعرقل العمل السياسي والرقابي. وقد أشار بعض أعضاء مجلس الأمة إلى أن ما سُمّي "بالاختلاسات الكبرى" واللعب بثروات الكويت ومقدراتها كانت إبان غياب مجلس الأمة وغياب الدور الرقابي الذي كان يفرضه، ومن ذلك الخسارة البالغة التي تكبدتها الكويت في استثماراتها في إسبانيا.

وبحسب الملاحظات المتوفرة في هذا الجانب فإنه في فترة حل المجلس للمرة الثانية من تاريخ الكويت التي امتدت من ١٩٨٦م – ١٩٩٠م أصبحت الكثير من مؤسسات الكويت مضمحلة أمام المركزية الجديدة التي مارستها الدولة. ومن الملاحظ أن العناصر المثقفة والتكنوقراط الذين يتميزون بالاستقلال الفكري والعلمي قد خرجوا من حيز التأثير والفعل في أجهزة الدولة. فقد تراجعت مؤسسات عرفت بدورها التاريخي بدءاً من جامعة الكويت، وانتهاء بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ إذ غلبت على التعيينات في هذه الفترة صفات المحاباة والتركيز على الولاء السياسي القائم على الطاعة مع عدم

الاكتراث بعوامل الكفاءة والمسؤولية. هذه العناصر جعلت الكثير من الطاقات الكويتية المعروفة في المجالات الاقتصادية أو التعليمية أو السياسية أو الفكرية تحجم عن المشاركة بالدولة. إن فقدان الدولة لبعض عناصر الشرعية السياسية بغياب البرلمان، وتعليق فقرات أساسية من الدستور، كان له آثار كبيرة أضعفتها وأفقدتها لأهم عناصر المجتمع وأقواها(٢٢).

فغياب الدور الرقابي يعد مسألة أساسية تعوق تحقيق الرفاهية والعدالة والطمأنينة لأفراد المجتمع، وهذا الدور يعد من أبرز مقومات أمنه الاجتماعي واستقراره. فغياب الدور الرقابي يعني بكل تأكيد وجود مخاطر تهدد الدولة والمجتمع، تهدده اقتصادياً واجتماعياً وعلى المستوى السياسي. إن غياب المشاركة الشعبية يعني غياب تحديد المصير المشترك الذي يفترض أن يحدده الجميع وليس فئة دون الأخرى. واعتماد المشاركة على الفئوية وليس الشمولية يعني تحديد العناصر غير التنموية لمصير المجتمع. فالمشاركة الشعبية والاستقرار السياسي يعدّان من أبرز محددات الأمن الاجتماعي.

**المشكلات الاجتماعية أبرز تحديات الأمن الاجتماعي:**

هناك اختلافات متعددة بين الثقافات والمجتمعات الإنسانية في طبيعة المشكلات التي تتعرض لها. وكذلك فهناك اختلاف في طبيعة هذه المشكلات في الثقافة الواحدة أو المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى. فهناك حركة ديناميكية متغيرة لطبيعة المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الإنسان في مجتمعه. ولا شك أن طبيعة المشكلات الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع المحلي في فترة زمنية سابقة تختلف بشكل كبير كمّاً وكيفًا عن طبيعة المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي المعاصر. ولعل واحدة من أبرز المشكلات الاجتماعية الحديثة التي تواجه المجتمع المحلي هي قضية المخدرات

(٢٢) شفيق الغبرا، (١٩٩٥م)، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ١٢٣.

وتأثيراتها على فئة الشباب بالتحديد. فهي تعد – بلا شك – من أبرز المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية التي شنت مؤسسات الدولة حملتها الإعلامية والاجتماعية والقانونية عليها.

ولا شك أن مفهوم الأمن الاجتماعي من الممكن تحديد أبرز مشكلاته بتلك التي ترتبط بالمواقف المنحرفة التي تقوم بها وتؤديها فئة من فئات المجتمع. فهي المواقف المنحرفة عن المواقف المرغوب فيها والتي تكون مصدراً للصعوبات والمساوئ وتشكل خطراً على حياة المواطن وتهديداً لإحساسه بالسلام والطمأنينة. فمشكلة المخدرات تشكل ظاهرة مهمة على مختلف المستويات لآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع(٢٣).

إن مشكلة المخدرات لا تقف عند تعاطي الأفراد للمواد المخدرة، بل تتعداها لتشمل خلق مشكلات أخرى قد تكون مميتة مثل ارتباطها بحوادث الطرق مثلاً ومعدلات الجريمة(٢٤). فلم تعد مشكلة المخدرات وانتشارها مشكلة سلوكية فقط بل امتدت آثارها على المستوى الصحي والاقتصادي وحتى السياسي(٢٥).

وتشير الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية(٢٦) – وهي الجهة المخولة في التعامل مع تعاطي المخدرات وجرائمها – إلى وجود تنام سريع في عدد

---

(٢٣) محمد سيد فهمي، (٢٠٠٢م)، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

(٢٤) مصطفى سويف، (١٩٩٦م)، المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(٢٥) Mufti, K. A. (1998), The Role and Direct and Indirect Factors in the Epidermiology of Addiction and the Importance of training in the Prevention and Treatment of Addiction. Paper presented to the International Conference on Noctorice, Psycholtropic Drugs and Smoking haggard to new generation, Istanbul, Turkey. 29th August-1st Sept.

(٢٦) وزارة الداخلية، (١٩٩٠م)، أسباب تعاطي الشباب للمخدرات وأضرارها، الكويت، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات.

حالات الجلب بغرض الاتجار أو الترويج أو حتى التعاطي خلال مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت، مقارنة بمرحلة ما قبل الاحتلال العراقي. فهناك تضاعف لقضايا جلب المخدرات والاتجار والحيازة والتعاطي للسنوات ما بين ١٩٩٦م إلى ١٩٩٩م مقارنة بالسنوات ١٩٨٦م إلى ١٩٨٩م. فعلى سبيل المثال، كانت قضايا حيازة وتعاطي المخدرات عام ١٩٨٦م ٢٢ قضية فقط، تضاعفت عشر مرات تقريباً عام ١٩٩٦م ووصلت إلى ٢٣٧ قضية؛ وكذلك الحال بالنسبة للاتجار بالمخدرات فقد تزايدت من ٣٨ قضية إلى ١٠٩ قضايا للمرحلة نفسها، وبلغت القضايا عام ١٩٩٩م للحيازة وللتعاطي ٤٣٨ قضية في حين كانت ٣٠ قضية فقط عام ١٩٨٩م.

وكمؤشرات خطيرة على تنامي هذه الظاهرة وتزايدها، فقد بينت إحصاءات اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات من خلال إحصائية الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام أن عدد النزلاء المحكومين بقضايا المخدرات خلال عام ٢٠٠٣م بحسب القضية، كان على النحو الآتي: ٢٦٣ حالة للتعاطي، و٧٨٤ حالة للاتجار والتعاطي، و٢٣١ حالة تجارة، و١٤ حالة تجارة مؤثرات عقلية، و٣٣٢ حالة جلب بقصد الاتجار. وقد بلغ عدد المتهمين في قضايا المخدرات كافة لعام ٢٠٠٣م، ١١٦٦ متهماً[٢٧]. ومن أبرز التوقعات المستقبلية الإحصائية لقضايا المخدرات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠٠٦م، أن يصل المتوسط السنوي في جرائم المخدرات إلى ٧٢٤ حالة، ولمرتكبي جرائم المخدرات إلى ١١١٣ حالة، وأن يصل المتوسط السنوي للوفيات الناتجة عن المخدرات إلى ٤١ حالة[٢٨].

(٢٧) عايد الحميدان، (٢٠٠٤م)، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في مواجهة آفة المخدرات، الكويت: اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات – قسم العلاقات العامة والإعلام.

(٢٨) عايد الحميدان وعبدالحميد العباسي، (٢٠٠٣م)، حقائق وأرقام في آفة المخدرات: المؤشرات الإحصائية والتوقعات المستقبلية، الكويت: اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات – قسم العلاقات العامة والإعلام.

ومن المصادر الرسمية الأخرى الدالة على وجود مشكلة إدمان بالمجتمع الكويتي، ما أظهرته النشرة الإحصائية لمشكلة المخدرات بإشراف اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات حول عدد مراجعي عيادات الإدمان في مستشفى الطب النفسي من استمرار تنامي مشكلة المخدرات منذ عام ١٩٨٩م[٢٩]. فعلى الرغم من انخفاض عدد الحالات التي تتلقى العلاج عما كانت عليه في أواخر الثمانينيات، فإن الواقع يحتم علينا القول إن فترة التسعينيات شهدت عدم قبول كثير من الحالات من غير الكويتيين وذلك نتيجة للحكم عليهم إما بالسجن أو بالإبعاد. وعليه، فإن مشكلة المخدرات تعتبر ظاهرة أشارت إليها إحصاءات – مستشفى الطب النفسي – وحدة علاج الإدمان بوضوح. فهناك إشارة تضاعف أعداد حالات المدمنين المراجعين لعيادات الإدمان. فعلى سبيل المثال، كان عدد الحالات في عام ١٩٨٦م (١٥٢٠) حالة فقط، في حين أصبح العدد بعد عشرة أعوام (٧٢٣٧) حالة؛ وانخفض العدد عام ١٩٩٩م إلى (٣٠٣٦) مقارنة بما كان عليه عام ١٩٩٨م (٩٦٨٠). إن هذه الإحصاءات لا تشير بدقة إلى التزايد في حجم متلقي العلاج. ولكنها قد تشير إلى الأعداد الكبيرة المتعاطية في المجتمع.

وعلى الرغم من التحدي الكبير الذي يمر به المجتمع الكويتي في مواجهة هذه الظاهرة، واستخدام الوسائل المتعددة من قبل المؤسسات الرسمية والشعبية، فإن الخطر يعد كبيراً، ويهدد كيان هذا المجتمع وأمنه واستقراره، وذلك لسهولة وصول هذه المواد المخدرة إلى الفئات العمرية الصغيرة. فقد أكدت بعض الدراسات أن بداية التعاطي تكون في عمر المراهقة. وأشارت إحدى الدراسات إلى أن ٩٠٪ من الذين تعاطوا هذه المواد أول مرة كانوا في سن ما دون ٢٤ سنة[٣٠].

---

(٢٩) عايد الحميدان، (٢٠٠٠م)، الآثار الاجتماعية لسوء استعمال المخدرات في دولة الكويت، الكويت: وزارة الداخلية، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.

(٣٠) حمود القشعان ويعقوب الكندري، (٢٠٠٢م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الكويتيين، ص ص ١٧:٦٥، ٧٣–١٢٨.

إن انحصار غالبية الفئات المدمنة في فئات الشباب والمراهقين يجعل المجتمع أمام تحد كبير وحقيقي. ولا شك أن ذلك سيؤثر بشكل كبير على مؤسسة الأسرة التي تعد كيان المجتمع ونواته. وعلى حد ما أشار إليه فهد الناصر[٣١] فإن الأسرة تعد أبرز المجالات التي يمكن من خلالها التوصل إلى المؤشرات الدالة على مدى إحساس المجتمع بالأمن وتفعيل الإجراءات والممارسات التي تحقق الأمن الاجتماعي واستثمار حساسية هذا النسق وتوظيفه ليكون وسيلة لصناعة هذا الأمن.

ومن هنا برزت أهمية هذه الإشكالية التي تعد واحدة من أبرز القضايا التي تمس الأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي. إضافة إلى ذلك، فالأسرة وما تتعرض له من مشكلات متنوعة تتمثل في ازدياد معدلات الطلاق والنزاعات الأسرية، تحتاج إلى جانب تفصيلي آخر انطلاقاً من أنها إحدى المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الاجتماعي ولا يتسع المجال هنا لاستدراكها.

**الوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات السائدة للمجتمع المحلي:**

ويقصد بالوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية هنا في المجتمع المحلي السلوك الإنساني وعلاقة الفرد بالآخر وكيفية تحديد هذه العلاقة وماهي المعايير الخاصة بعملية التفاعل التي يبنيها هذا الفرد مع محيطه الاجتماعي.لا شك أن الوضع الاجتماعي السائد يعد من أبرز وأهم التحديات التي يواجهها المجتمع في ظل رغبته في تحقيق التنمية المبتغاة. والوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات السائدة لها الأثر الأساسي في استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعي وذلك لارتباطه بسلوك الأفراد ولأهمية هذا السلوك وعلاقته بمفاهيم الأمن الاجتماعي.

(٣١) فهد عبدالرحمن الناصر، (٣-١٩ مارس ١٩٩٦م)، حماية الأسرة والنشء تأكيد لمفهوم الأمن الاجتماعي، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص١٢١-١٤٠.

يشير خلدون النقيب[٣٢] إلى أن التحولات التي نشأت في المجتمع المحلي نتيجة إنشاء جهاز دولة حديثة أسفرت عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية بمؤازرة نظام من التدرج الطبقي الاجتماعي يتلاءم وثقافة استهلاكية حديثة، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات، وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة. وكل شرعية من النظام القبلي السياسي تندرج إلى طبقات على أساس الولاءات القبلية؛ فالأثرياء وذريات المشايخ يتمتعون بحصص غير متساوية من السلطة والثراء والنفوذ بفضل تأييد النخبة الحاكمة، وهم يحتلون مواقع رسمية أو غير رسمية نظير اعتراف الدولة بمواقعهم بصفتهم ممثلين لأتباعهم. ومن هنا، نشأت ما أسماه بتضامنية قبلية طائفية (ص ص: ٢١ – ٢٢). ويشير النقيب[٣٣] في موقع آخر معززاً من هذه التضامنية إلى أن ٤٥٪ من مبالغ التثمين التي تم تحصيلها من الحكومة بين ١٨٦٠م – ١٩٨١م قد حصل عليها ٣٥ عائلة تجارية. فبمجرد شعور البعض بأن هناك تقسيماً غير عادل للثروة يتم من خلال تعاقدات وتضامنيات مصلحية يخلق بيئة اجتماعية غير إنتاجية. فالجميع يدرك أن الثروة هي ملك للجميع والتساوي في المعاملة دون النظر إلى الاعتبارات المصلحية يخلق شعوراً إنتاجياً عاما بين الجميع، ويخلق أيضاً روح التنافس الشريف القائم على الأسس الموضوعية.

إن نشوء شبكة علاقات اجتماعية مبنية على المصالح قد يخلق اختلالاً أساسياً في طبيعة هذه العلاقات، ويؤثر بشكل مباشر على أبرز عمليات التنمية الاجتماعية المتمثلة بالسلوك الإنتاجي وتعزيزه. ففي ظل وجود علاقات

(٣٢) خلدون النقيب، (١٩٩٦م)، صراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت، لندن: مكتبة الساقي.

(٣٣) خلدون النقيب، (١٩٩٥م)، الطلب النهائي على القوى العاملة في الكويت، الكويت: جمعية الخريجين.

اجتماعية ووضع اجتماعي تسوده المحاباة والتناصر المصلحي القبلي والطائفي يبرز خلل جسيم يؤثر على استقرار المجتمع وأمنه.

إن هناك أنماطاً من السلوك والقيم في البنية الاجتماعية تتعارض مع مفاهيم التنمية الحديثة من ناحية وهيمنة الطائفة والعائلة والقبيلة على شبكة العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ظهور نظام تعليمي حديث فإن تلك الأنماط التقليدية مازالت راسخة في المجتمع. فالبناء الطبقي في الكويت يمكن اعتباره أو النظر إليه على أنه نتاج لسياسة رسمية انتهجها النظام السياسي، وهي سياسة تفيد قطاعاً أو جزءاً صغيراً من المجتمع. فالتجار والطبقة الحاكمة سيستفيدون بدرجة كبيرة من البناء الاجتماعي الراهن. ولما كانت مهام التنمية من غير اليسير تنفيذها في مجتمع تغلب عليه التقليدية وتؤدي فيه الولاءات القبلية والطائفية دوراً كبيراً، فإن من المهم أن تصاغ أهداف وطنية لتتم عملية التنمية(٣٤).

ومن جانب آخر متصل بتأثير شبكة العلاقات الاجتماعية وتأثيرها على تهديد الأمن القومي، يشير محمد الحداد(٣٥) – في دراسته الميدانية التي انصبت حول اتجاهات المواطنين – إلى أن من السلبيات الأساسية التي تؤثر وتهدد الأمن الاجتماعي ضعف تطبيق القوانين وإمكانية تجاوزها بالواسطة أو القرابة، وأشار في قياس الاتجاه لهذا المحور إلى أن ٩٠٪ من أفراد العينة التي بلغت ٣٤١١ مستجيباً ترى أن الواسطة تؤدي إلى تجاوز القانون، وأن سوء الإدارة هو المسؤول الحقيقي عن تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة، وأن التكامل الاقتصادي مع الفئات الاجتماعية لا يتم على قدم المساواة.

فالمساواة الاجتماعية مطلب مهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، وهي لا

(٣٤) علي الطراح، (١٩٩٨م)، أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢ (١٦): ص ص ٨–٢٧.

(٣٥) محمد الحداد، (٢٠٠١م)، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية رقم ٢١، الرسالة ١٦٦.

تعني وحدة المعاملة فحسب، بل تعني أنه لا يوجد اختلاف طبيعي بين مطالب الناس في السعادة. فالناس جميعاً سواء في المطالبة بالسعادة وتقصيها، ولذلك وجب على المجتمع ألا يضع العوائق في وجه البعض دون الآخر[٣٦]. ففي ظل عدم تطبيق القانون وتعثره بالواسطة التي تحابي القريب وذا المصلحة وذا الطائفة، وفي ظل سوء وضع إداري مسؤول عن تردي الأوضاع الاقتصادية تعتبر المحسوبية والواسطة من عوامله إن لم تكن من أهم أسبابه، وفي ظل التعامل الاقتصادي مع فئات دون أخرى بطريقة غير عادلة وغير متساوية، وفي ظل شعور المواطن في ذلك كله، فإن الأمن الاجتماعي سيتأثر بشكل كبير ويظل مفقوداً في هذا الجانب المرتبط بشكل أساسي بالبعد التنموي المهم. فالعدالة الاجتماعية هي التي تخلق الاستقرار والإنتاج، ومن دونها، فإن السلوك الاستهلاكي، والإحباط، والكسل الاجتماعي واللامبالاة، وعدم الشعور بالمسؤولية ستكون الطاغية.

إن قضايا المحسوبية والوساطة غير المشروعة تعد قضية بارزة من قضايا الفساد الإداري ومن أخطرها على المجتمع. فمعيار الكفاءة يتأثر بشكل كبير في ظل وجود هذه العوامل التي تكون محصلتها ونتيجتها في النهاية سلبية على الكفاءة الإنتاجية في المجتمع. فمن يتم تعيينه على أساس الوساطة والمحسوبية ستكون مخرجات المؤسسة التي يعمل بها متوافقة مع المستوى الفكري والعلمي لهذا الشخص. ولنأخذ مثالين في الحياة الاجتماعية المحلية يوضحان خطورة الموقف؛ ففي مجال السلطة القضائية – على سبيل المثال – فإن الفرد الذي يتم تعيينه بعد تخرجه في الجامعة بمعدل عام أضعف نسبياً من زملائه الذين يتقدمون إلى الوظيفة نفسها وكلاء للنيابة مبتدئين في أجهزة

(٣٦) محمد حسن العيدروس، (٣–١٩ مارس ١٩٩٦م)، مفهوم الأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة الغربية والعربية، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص ٥–٤٣.

الدولة، ويتم بعد ذلك الاختيار غير المشروع والمعتمد على الواسطة والمحسوبية له، فإن المحصلة النهائية ستكون – بعد مرور السنوات – قاضياً مؤسساً على بناء علمي ضعيف. فالذي حصل على تعليم جيد وأثبت كفاءته العلمية خلال المرحلة الجامعية دخل في منافسة غير مشروعة اعتمدت على الأسس غير العلمية في عملية الاختيار. وهذا يترك شعوراً بوجود عدم استقرار، ويترك أزمة ثقة في نفوس العديد من أفراد هذا الجهاز، وهي من أخطر الأمور التي من الممكن أن يتعرض لها المجتمع. والمثال الثاني ينحصر في الفرد الذي يحصل على معدلات منخفضة في مراحله التعليمية الجامعية، أو استطاع بأساليبه الخاصة الحصول على تقديرات عالية بطرق غير شرعية ارتبطت بالمحسوبية والوساطة، فالمحصلة النهائية هي موظف غير كفء سينقل هذه القيم والممارسات إلى وظيفته الجديدة (التي في الغالب ستكون حكومية)، والطامة الكبرى إذا دخل هذا الشخص في دائرة المنافسة في الابتعاث الخارجي وحصل بالطرق نفسها على البعثة الدراسية التي من خلالها سيكون مربياً لأجيال وأستاذاً جامعياً على سبيل المثال. فهذان مثالان يعكسان وضعاً اجتماعياً خطراً على مستقبل المجتمع، يؤدي إلى عدم الشعور بالاستقرار. فالفساد الإداري ستكون تبعاته في المستقبل كبيرة وخطرة وتهدد أمن المجتمع إذا لم تكن العلمية والكفاءة هي المعيار.

ولا شك أن من الشواهد الحديثة ما يؤكد ويعزز من هذه البنية الاجتماعية المهزوزة وتأثير العلاقات الاجتماعية على خلق ثغرات مؤلمة في مؤسسات الدولة من الممكن أن تؤدي به إلى الانهيار في حالة استمراره. فمن أبرز هذه الشواهد تلك التي سمّيت في الآونة الأخيرة بـ"القرارات الانتخابية ". فقد صدرت مجموعة من القرارات الخاصة بالتعيينات قام بها مجموعة من الوزراء النواب لاعتبارات شخصية وانتخابية مصلحية دون الاعتماد على معايير الكفاءة والأقدمية. فيشير – على سبيل المثال – قرار ديوان الخدمة المدنية المنشور في جريدة القبس[٣٧] إلى أن أحد الوزراء الأعضاء قد قام بتعيين ما يقارب ٢٤٠

(٣٧) جريدة القبس، (٢٤–٢٦ يونيو ٢٠٠٣م)، السنة ٣٢، الأعداد ١٠٧٨٧–١٠٧٨٩.

موظفاً بوظيفة إشرافية وقيادية – أي منصب رئيس قسم وأعلى – وذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٥/٤/٢٠٠٣م و ٢/٦/٢٠٠٣م – أي بمدة لا تتجاوز شهراً ونصف الشهر فقط – قبل استقالته لخوضه الانتخابات البرلمانية للدورة القادمة. فقد أشار التقرير إلى أن ١٦٥ حالة من هذه التعيينات تعد مخالفة واضحة وصريحة لا تحتمل أي شك لقانون الخدمة المدنية، و٧٥ حالة فقط صحيحة من حيث الإجراءات ما لم يتم رفع تظلم خاص بها، وما لم يكن أحقية لآخرين لتولي المناصب المذكورة. ويشير التقرير بموقع آخر إلى أن أحد الوزراء قد قام بتعيين ٥ رؤساء أقسام لقسم واحد، و٥ مراقبين لمراقبة واحدة، إضافة إلى تعيين أحد الموظفين الإداريين لرئاسة أحد الأقسام التي يفترض أن يكون رئيسها على كادر الأطباء. ولقد أوضح التقرير الصادر كثيراً من الحقائق التي لا يسع المجال لذكرها هنا، والتي تعد انتهاكاً جلياً وصريحاً للقانون واعتداء على المؤسسات الحكومية.

فعلى الرغم من تولي مجلس الوزراء إسقاط هذه القرارات الانتخابية وإلغاءها، فإن ردود الأفعال وتأثيرات هذه القرارات تظل لها بالغ الأهمية في سلوك الأفراد وفي التأكيد على أن المحسوبية والفئوية تسيطر بدرجة كبيرة في المجتمع. إن من أبرز إشكاليات العالم الثالث ارتباط مفهوم الحراك الاجتماعي بالطائفة والقبيلة، حيث تؤثر هذه العوامل على عملية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعديلها، فتؤدي الطائفة والقبيلة دوراً في حراك الفرد الاجتماعي مبتعدة عن العوامل الموضوعية المؤدية إلى الحراك مثل المستوى التعليمي والمستوى المهني والكفاءة. فاستخدام السلطة والنفوذ، وتأثير العلاقات الشخصية تسهم بشكل كبير ومباشر في إحداث خلل في تركيبة المجتمع والشرائح الاجتماعية ذات التأثير المباشر على الوضع الاقتصادي للفرد.

إن الاعتداء على القانون، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وتغليب المصلحة الخاصة على العامة يخلق – مما لا شك فيه – اضطراباً بالغ الأثر في مؤسسات الدولة. فتحقيق المصالح الفردية من خلال استقلال النفوذ والسلطة

وتنفيع الأقارب، وتحكم الولاءات القبلية والطائفية والمصلحية يخلق – بلا شك – خللاً في المجتمع وأمنه. فالوضع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية السائدة تعد واحداً من أبرز التحديات التي تواجه أمن المجتمع واستقراره.

**طبيعة الشخصية المحلية:**

لعل من أبرز التحديات التي تواجه مجتمعنا المحلي هو التكوين الخاص لشخصية الإنسان الكويتي، تلك الشخصية التي أسهم في تشكيلها مجموعة من التغيرات الاجتماعية الاقتصادية السريعة التي مرت على المنطقة بعد اكتشاف البترول. فأسهمت الدولة في تحقيق القدر المناسب من الرفاهية متناسية أن هذا الإسهام قد خلق شخصية محلية اعتمدت على الاستهلاك، ونبذت قيم الإنتاج. فحلت الدولة بمؤسساتها المتعددة بالسعي لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان الكويتي، وتعزيز مفاهيمه الاستهلاكية من خلال هذا الإشباع.

ولعل ذلك لم يكن ليلاحظ من قبل العامة من الناس فقط، بل إن ذلك قد تم إدراكه من قبل الحكومة نفسها في برنامجها وخطتها الإنمائية للسنوات ١٩٨٥م/١٩٩٠م التي أشارت بوضوح إلى تراجع القيم المتصلة بالإنتاج والعمل، والاستبدال بها قيماً جديدة دخيلة على المجتمع المحلي لم يكن لها وجود في كويت ما قبل النفط، وهي قيم نبذ العمل والاستهلاك. فظهرت تلك الظواهر المرتبطة بانخفاض قيمة العمل، وانخفاض إسهام المواطن والفرد الكويتي في الإنتاج الاقتصادي(٣٨).

ويقول في هذا الجانب عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي وزملاؤه(٣٩): إن الطفرة المادية التي أدت إلى ارتفاع الدخول الفردية أوجدت سيولة مادية، وقدرة شرائية جعلت الفرد الكويتي يستسلم للميول الاستهلاكية، ودفعته إلى الإسراف

(٣٨) برنامج العمل الحكومي، مارس ١٩٨٥م، الخطة الإنمائية للسنوات ٨٥/١٩٩٠م، الجزء الأول.

(٣٩) عبد الرؤوف الجرداوي وآخرون، (١٩٨٥م)، أوضاع الشباب في الكويت والخليج العربي، المنامة، مكتبة المتابعة.

في الإنفاق والماديات وإبعاده عن القيم الإنتاجية وتحمل المسؤولية، والتفوق، والحياة الجادة. فهذا الترف المادي قد عزز من استهلاكية الفرد مقابل قدرة إنتاجية متواضعة وضئيلة.

وبالنظر إلى تركيب قوى العمل المحلية في سوق العمل نجد أن الأرقام تؤكد هذا المعنى وهذا المفهوم. فتركز العمالة المحلية انصب في القطاع الحكومي، حيث وصلت فيه إلى ٩٢ر٦٪، بينما استحوذ القطاع الخاص على ٥٪ فقط من مجمل العمالة المحلية. وإذا تمعنا في سبل استخدام العمالة وجدنا ما يقارب ٨٢٪ منها يعملون في قطاع الخدمات، وذلك بحسب إحصاء سنة ١٩٩٦م. فالحقائق تؤكد التوجه غير الإنتاجي للقوة العاملة المحلية وهشاشة السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة؛ فتضخم الجهاز الحكومي يؤكد هذه الصورة بحيث أصبح هذا الجهاز يحتوي ما يعرف بعمالة غير منتجة وغير مستخدمة الاستخدام الأمثل[٤٠]. وتشير آخر الإحصاءات في هذا المجال أيضاً إلى استقرار هذه النسب من العمالة المحلية في مجال الخدمات. فقوة العمل من ١٥ سنة وأكثر – بحسب أقسام النشاط الاقتصادي – تشير إلى أن نسبة العاملين الكويتيين في مجال خدمات المجتمع والخدمات بلغت ٨٢,١٪ من إجمالي العاملين وفق إحصاء سنة ٢٠٠٠م وسنة ٢٠٠١م[٤١]. ولعل السلطة التنفيذية مسؤولة – بشكل مباشر – عن هذا السلوك وتعزيزه من خلال ما تعرضه من قوانين وتشريعات تدعّم من قيم الاستهلاك. فالقوانين والتشريعات مسؤولة عن إلزام الدولة في عملية التعيين للكويتيين بغض النظر عن الكفاءة العلمية والعملية. فالوظيفة الحكومية هي ملزمة ويجب توفيرها مهما كانت مؤهلات الشخص وقدراته. والوظيفة حق مكتسب لا يمكن أخذه من المواطن.

---

(٤٠) علي الطراح، (١٩٩٨م)، أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢ (١٦): ص ص ٨–٢٧.

(٤١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م أ)، إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠٠١/٦/٣٠م، الكويت: وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.

وهذا يظهر من خلال عدم المساس بالمكتسبات الوظيفية التي يعتقد المواطن بأنها حق له وواجب على الحكومة. ومهما كانت طبيعة الإنجاز، فإن عدم الاستغناء عن الموظف الكويتي أو فصله أو طرده مسألة غير واردة. إن ذلك – بلا شك – سيعزز من قيم الاستهلاك، ولا يدفع بقيم الإنتاج. فالوظيفة واجبة على الدولة، وبقاء الموظف في وظيفته مهما كان أداؤه، يعتبر مسألة لا مساس بها. وتشترك السلطة التشريعية أيضاً في مسؤوليتها عن هذا السلوك من خلال عدم سن تشريعات مناسبة تقلب من موازين الاستهلاك إلى الإنتاج.

فعدم القدرة على خلق توازنات خاصة في مجال القيم الاجتماعية في العمليات التربوية أسهم بشكل كبير بالتأثير على شخصية الإنسان الكويتي وأخرجه من حقل الإنتاج إلى دوامة الاستهلاك. فالشخصية المحلية تعد – وفقاً لذلك – واحداً من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي في مجتمعنا المحلي، وتعد في الوقت نفسه من أبرز مقومات التنمية الاجتماعية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود شخصية إنتاجية معززة بقيم الإنتاج ونبذ الاستهلاك. فهي تغيرات في الحياة الاجتماعية الثقافية إلى أنماط استهلاكية آخذة في التعزيز، ولا يوجد بوادر انفراج قريب لها كما يبدو.

**ثانياً – التحديات الخارجية للأمن الاجتماعي:**

ويقصد بهذه التحديات تلك التي تنطلق من التأثير الخارجي على المجتمع. فأمن المجتمع المحلي لا يرتبط بمحددات داخلية فحسب، بل انطلاقاً من مفهوم الأمن فإن المخاطر الخارجية تؤثر على حد سواء مع المحددات الداخلية في استقرار المجتمع. ومن الممكن إبراز أهم محددات الأمن الاجتماعي الخارجي في الآتي:

١ – التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي.

٢ – الاستقرار الاقتصادي.

٣ – الغزو الثقافي الخارجي.

**التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي:**

عند النظر إلى تاريخ الكويت الحديث فإننا نجد العديد من الأحداث التي أثرت بشكل مباشر على أمنه واستقراره، وذلك بحكم موقع الكويت الجغرافي الذي فرض عليها الوجود في منطقة الصراعات من جهة، وبحكم ثرواتها الطبيعية التي جعلت العالم الغربي ينظر إليها من منطلق التأثير على المصالح الخاصة به من جهة أخرى. فأصبحت الكويت معرضة لأخطار عدة مؤثرة بشكل مباشر، ووجدت نفسها ليست بمعزل عن مواجهة العديد من الأخطار الأمنية الخارجية. فخلال ربع القرن من الزمان تعرضت الكويت لتهديدات وصلت إلى حدّ التفجيرات في مواقع متعددة داخل الكويت مروراً بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وعمليات التهديد والابتزاز التي تمخضت عن اختطاف الطائرة التابعة للخطوط الجوية الكويتية الجابرية، إلى أن وصل الاحتلال العراقي الغاشم، والخطر الجسيم الذي تركه حتى بعد رحيله وطرده من الكويت بمدة تقرب من أربعة عشر عاماً. فحتى الأحداث الأخيرة، مثل أحداث أفغانستان وتحرير العراق، لم تكن الكويت بمعزل عنها، ولم تكن بمنأى عن تأثيرها على القضية الأمنية الخاصة بها وذلك بحكم تعاطف البعض مع نظام طالبان وانتماء البعض إلى هذا الفكر، ولكون الكويت هي البوابة التي انطلقت منها قوات التحالف لتحرير العراق.

فبعد الحرب العراقية الإيرانية التي بدأت في مطلع الثمانينيات وتأثيراتها المباشرة على الكويت وأمنها القومي وما حدث من أعمال تفجيرات وتهديد تعرضت لها طوال فترة الحرب، برز أهم تحد وقف في طريقها بعد حرب الخليج الثانية وانسحاب العراق من الكويت. فالهاجس الأمني برز، واعتبر من أهم التحديات التي تقف في وجه النظام العربي بشكل عام وبوجه الكويت بشكل خاص. فالكويت ذلك البلد الصغير الذي يملك كنزاً، مهدد بالاستيلاء عليه في ظل وجود قوة طامعة، وهو في الوقت نفسه لا يملك القوة الكافية الذاتية لحماية هذا الكنز. ومن هنا جاء الخطر، وهذا هو مصدر التهديد المستمر المتمثل في عدم

التوازن بين الثروة والقوة. وهو ما يطرح تساؤلاً أساسياً عن كيفية تحقيق التوازن بين الثروة والقوة. وكيف تتم معالجة الهاجس الأمني عند الكويتيين؟ وكيف يتم حماية الشرعية وسيادة الشعب على الأرض[٤٢]؟.

فكان ما يهدد أمن الكويت نظاماً قمعياً استباح أرضه ودمه، وقد يعتقد البعض أن ذلك التهديد قد زال بزوال النظام العراقي البائد، غير أن الحقيقة التي يجب عدم إغفالها تتمثل في شكل الحكومة العراقية القادمة والحكومات المتلاحقة بعدها، ومدى الاستقرار في العراق، ومدى تبني المجتمع المدني الذي سيقوم في ظل نظام ديموقراطي لفكرة قد تم تعزيزها من قبل الأنظمة السابقة التي حكمت العراق المتمثلة في أن الكويت تعتبر جزءاً من العراق. إن غياب الرؤية الواضحة من قبل الشارع العراقي والحكومة المستقبلية ومستقبل العراق يجعل منها متغيرات أساسية تدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار قضية إيجاد توازن بين الثروة والقوة. فبالنظر إلى تاريخ العراق الحديث ومنذ تأسيسه ووجوده على الخريطة السياسية، فإننا نجد الحكومات المتعاقبة تجعل من عملية الضم – أي ضم الكويت للعراق – من أبرز مطالبها. وعلى حد تعبير أحد قادة المعارضة العراقية البارزين في أثناء فترة الإعداد لتحرير العراق عند إلقائه محاضرة عن دور المثقفين في بناء عراق الحرية في شهر أبريل ٢٠٠٣م في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت فإن المشكلة ليست في توطيد العلاقة بين العراق والكويت، بل المشكلة هي الفكرة المترسخة في الفكر الشعبي المتمثلة "بفكرة الضم".

ولا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى تخوف البعض في المجتمع المحلي من القيادات العراقية التي تتسلم السلطة، وتمسك بزمام إدارة العراق حتى في ظل النظام الديموقراطي الذي تسعى إليه. وكما أشارت بعض الصحف المحلية –

(٤٢) عبد المجيد المناصرة، (١٩٩٨م)، النظام العربي بعد أزمة الخليج: ضرورة التحديث، ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت، ص ص ٢٦–٢٨ مايو ١٩٩٧م، الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

على سبيل المثال – إلى أن رئيس الوزراء العراقي المؤقت والأول في الحكومة العراقية بعد اجتثاث النظام السابق الدكتور إياد علاوي بدأ عهده الجديد بعد تسلمه السلطة بتجاهل دولة الكويت من كلمته عندما استثناها من الشكر الذي وجهه للقوى والشعوب التي وقفت مع العراق ودعمت نضاله للإطاحة بالنظام السابق، حيث قام رئيس مجلس الوزراء بتسمية هذه الدول وهي الأردن، وسوريا، وتركيا، ومصر، وإيران، والإمارات، والسعودية، ولم يورد للكويت اسماً مكتفياً بالقول وغيرها. وهي التي فتحت أبوابها لشعب العراق وهو يعيش حالة الاغتراب[٤٣]. إضافةً إلى ذلك، فقد تجنب رئيس مجلس الوزراء الإشارة الصريحة – كما رآها البعض وأكدوها – إلى أن الكويت دولة مستقلة وذات سيادة، وتجنب بشكل جلي إطلاق أي تصريح يعبر عن أي التزام عراقي بالحدود الدولية بين الكويت والعراق كما هي موثقة لدى الأمم المتحدة، والإفلات من الأسئلة المتعلقة باستقلال الكويت في أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده خلال زيارته الأولى للكويت في تاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٤م[٤٤]. إن ذلك يجعل الكثيرين في الكويت غير مطمئنين إلى الوضع القادم في العراق وعلاقته مع الكويت. فهو تخوف وشعور بعدم ارتياح واطمئنان ليس على مستوى العامة، ولكن حتى على مستوى بعض المثقفين. إن مدعاة هذا الخوف مرده إلى عدم الثقة في الأنظمة التي حكمت العراق بالماضي، والخشية من تكرار الحوادث السابقة مثل الأحداث التي حصلت إبان فترة حكم عبدالكريم قاسم، وما يسمى بحادثة الصامتة، وما تلاها من احتلال عراقي لدولة الكويت التي كانت العلاقة في أوج قوتها قبل هذا الاحتلال.

القضية الأمنية المهمة الأخرى التي ترتبط بالمنطقة والمجتمع المحلي تتمثل في المدى الذي من خلاله تصبح الكويت مرتبطة ومتعلقة بالمصالح

(٤٣) جريدة الوطن، ٢٩ يونيو (٢٠٠٤م).
(٤٤) جريدة الوطن، ٢ أغسطس (٢٠٠٤م).

الأمريكية، ومدى هذا الارتباط بعد تحرير العراق وتحقيق مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وإلى أي مدى تتحقق هذه المصالح وفي أي اتجاه. ففي حالة وجود تسويغ في السابق للاستعانة بالقوات الأجنبية في تحرير الكويت، فإن هذا الخيار قد لا يكون ممكناً في المستقبل إذا لم يتم بناء جيش خليجي موحد يحمي أمن المنطقة وسلامتها من الأخطار.

فهناك تساؤلات متعددة تطرح في هذا المجال، وتحتاج إلى إجابة شافية حتى يتحدد من خلالها المحافظة على أمن المجتمع من التهديدات الخارجية. تتحدد هذه التساؤلات في شكل العلاقة بين الكويت والعراق وطبيعتها، ومدى ومقدار الاعتماد الغربي والأمريكي بالتحديد على الكويت في ظل وجود قوة اقتصادية كبيرة يفوق إنتاجها النفطي إنتاج الكويت، وما طبيعة الحل الشائك القائم في مسألة الحدود التي تقع بين البلدين، وما مقدار النجاح الذي سيحققه الطرفان في مسألة الأسرى والمفقودين والتعويضات الكويتية، وما الشكل الديموقراطي الذي سيخرج به العراق؟. جميع هذه التساؤلات وغيرها ستحدد بكل تأكيد طبيعة العلاقة ومستقبلها التي تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي للكويت، وبخاصة إذا أدركنا ما يسمى بانهيار إمكانية إيجاد أي حلول أو دور عربي من الممكن أن يسهم في حل القضايا الشائكة. فمستقبل الأمن المحلي سيحدد من خلال طبيعة هذه العلاقات.

لا شك أن تداعيات الأمن الاجتماعي لا تتكامل إلا من خلال استقرار المنطقة والمجتمع وسلامته من الأخطار والتهديدات الخارجية التي من الممكن أن تعكر صفاءه وتهدم بمعولها أركانه. ولعل من أبرز التهديدات الأمنية الخارجية أيضاً تلك التي ارتبطت بما حلا للبعض تسميته "بالتطرف الديني". وعلى الرغم من الاستخدامات المتعددة لهذا المفهوم، وعلى الرغم من أن ظاهرة التطرف الديني لا تقتصر على دين محدد دون الآخر، وعلى الرغم أيضاً من أن التطرف لا يعد قضية اجتماعية حديثة، فإن الاهتمام به بدأ يظهر بشكل كبير ومتزايد عند البدء بربطه بمفهوم الإرهاب الذي برز كمفهوم تناقلت – ونجحت بنقله –

وسائل الإعلام الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فعلى الرغم من أن الممارسات القمعية والإرهابية لم تكن حديثة، فإن ضرب المصالح الأمريكية وتحديد الجهات التي تقع مع هذه العمليات أو ضدها قد خلق من هذا المفهوم أهمية وأصبح مفهوماً متداولاً في الحياة الاجتماعية السياسية اليومية تتناقله وسائل الإعلام، وتقام من خلاله المؤتمرات، وتعقد الجلسات الفكرية المتعددة لتناول أبعاده وجوانبه المتعددة. فالأحداث الأخيرة التي مرت على منطقة الخليج بشكل عام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وسقوط نظام طالبان وتحرير العراق لها انعكاسات أمنية مهمة في المنطقة بشكل عام وعلى المجتمع المحلي بشكل خاص.

فمن المنطلق الشرعي، يشير الشيخ يوسف القرضاوي في حديثه عن اهتمام الإسلام بالأمن الاجتماعي ومحاربته للإرهاب إلى أن "الإسلام من أهدافه الكبيرة جداً إشاعة الأمن في حياة الناس، الأمن النفسي والأمن المادي، والأمن الفردي والأمن الجماعي، حتى جاء الحديث من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه؛ فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها". فأول شيء يكون (الإنسان) آمناً في سربه أي في جماعته، ومعافى في بدنه وفي صحته، وعنده قوت يومه ... فهذا ملك كأنما حيزت له الدنيا. فالأمر الأساسي للإنسان هو الأمن، فالإسلام حريص جداً على أن يحقق الأمن في حياة الناس. فالمسلمون يدركون معنى سورة قريش "الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف"؛ فالأمن من الخوف والشبع من الجوع. ولذلك فإن شر ما يصيب المجتمع أن يفقد هاتين النعمتين، الأمن والرخاء. ومن أجل ذلك فإن الإسلام حرّم وجرّم كل عمل يهدد أمن الإنسان[٤٥].

إن قضية التطرف الديني، وإقحام الدين في الأعمال العسكرية بالصورة التي ظهر عليها مؤخراً، وبأعمال التفجيرات والاعتداءات الأخيرة على المعاهدين

(٤٥) يوسف القرضاوي، (السبت ٢ نوفمبر ٢٠٠٣م)، برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة الإخبارية.

بالتحديد، التي انتشرت في المناطق الآمنة والمأهولة بالسكان في الخليج – بالتحديد في المملكة العربية السعودية والكويت – يشكل تهديداً وخطراً محدقاً على مختلف أجزاء المنطقة. فالانتماء إلى الفكر الثوري والتطرفي قد يلد نتائج لا تحمد عقباها، تهدد كيان المجتمع وأمنه، ولا سيما إذا أدركنا أن كثيراً من الفئات الصغيرة تنخرط في مثل هذه الأعمال. ولعل وجود هذه الفئة بالتحديد التي تجيز مثل هذه الأعمال يعد نقطة يجب الوقوف عندها ومعالجتها من الجوانب الشرعية لاستكمال جوانب الفقه السياسي.

ومن جانب آخر خاص بالأوضاع الأمنية، فقد يطرح البعض إلى الآن فكرة الخطر والنوايا الإيرانية التي تتسم ببعض الغموض خصوصاً في ظل التوسع الهائل في مشتريات الأسلحة، وعدم تخلي الخطاب السياسي الإيراني بالكامل عن فكرة تصدير الثورة. فقد يطرح البعض هذه النوايا على أنها ما زالت تعد من الأخطار الإقليمية التي من الممكن أن تهدد أمن المنطقة(٤٦). ولعل هذا التخوف امتد إلى ما بعد قيام إيران بتطوير أسلحتها التقليدية وتطوير ما يسمى برنامجها لتخصيب اليورانيوم الذي يمكن أن يستخدم لإنتاج أسلحة نووية. وقد جاء التخوف العالمي إزاء هذه القضية التي ظهرت بشكل واضح في تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي حذر من أن العالم قد يواجه في القريب سيلاً من الدول التي تملك أسلحة نووية ما لم يتم التحرك لتشديد الإجراءات القائمة، في إشارة إلى كوريا الشمالية وإيران(٤٧). فالكويت تعد جارة لإيران، وقد تشعر بخطر من هذه الأسلحة كما يتصور البعض. وعلى الرغم من أن قضية التعاون وتحسين العلاقات بين الكويت وإيران بدأ يأخذ صورته الإيجابية بعدما ازداد سوءاً أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فإن البلدين لم يدخلا طوال تاريخهما بإشكاليات حدودية سياسية مباشرة.

---

(٤٦) علي الطراح، (١٩٩٤م)، قراءة أولية لدوافع ومقدمات الغزو العراقي للكويت والآثار الناجمة عنه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ٧٤، ص ص ٣١٣–٣٣٨.

(٤٧) القبس، (١٤ فبراير ٢٠٠٥م)، السنة ٣٣، العدد ١١٣٨٠.

فقضايا التهديدات الخاصة ببعض الجماعات، وقضية الأوضاع والمصالح الأمريكية في المنطقة هي – بلا شك – محددات أساسية خارجية تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في الأمن الاجتماعي لمجتمعنا المحلي. فدراسة هذه الأوضاع ورسم استراتيجيات خاصة بها تعد من أبرز المهام الملقاة على عاتق راسمي السياسة الخارجية في المجتمع.

**الأمن الاقتصادي:**

لا شك أن هذا العامل يعد عاملاً داخلياً وخارجياً في الوقت نفسه، غير أن التأثير الخارجي يعد أكبر، ولذلك تم تصنيفه على أنه من المحددات الخارجية المؤثرة على الأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي، وذلك لارتباط هذا العنصر باقتصاديات خارجية لا يتدخل المجتمع المحلي فيها، ولا يمكن السيطرة وفرض نفوذه وسلطته عليها. فهي تلك المتعلقة باقتصاديات النفط وحركة تداوله في السوق العالمية. ولا شك أن المحور الاقتصادي يعد من أبرز وأهم الملامح الخاصة التي تعترض مصلحة البلد، وتهدد أمنه القومي في حالة التذبذب والخلخلة في أرجائه. فالأمن الاقتصادي مرتبط بتحقيق الإنسان حاجاته الإنسانية واحتياجاته الخاصة بالمعيشة. ولذلك فإن عدم توفير هذه الاحتياجات وتعطيلها يؤدي – بلا شك – إلى خلل معيشي داخلي يهدد أمن المجتمع.

وتتمثل أبرز الحاجات الإنسانية في الغذاء الكافي والملبس والسكن والبيئة الأمنية والرعاية الصحية اللازمة وغيرها. ولعل من أبرز ما استطاع الإنسان تحقيقه وإشباعه لحاجته الإنسانية تلك التي تتعلق بانتشار مشكلة الفقر والحرمان المادي. ومن الطبيعي أن تختلف الأنظمة المتعددة في مسؤولياتها عن الأمن الاقتصادي للمواطن وتتعدد أنماطها[٤٨].

ولا شك أن الوضع المتعلق بالأمن الاقتصادي يختلف عنه في مجتمعات

(٤٨) الفاروق زكي يونس، (١٩٩٥م)، الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

وأنظمة دول الخليج العربي بشكل عام، والمجتمع المحلي بشكل خاص. فغالبية المجتمعات الخليجية ترتفع فيها معدلات دخل الفرد، والفقر في هذه المجتمعات بمفهومه عند دول العالم النامي قد يكون محدوداً. حيث إن توافر الحاجات المادية والمعيشية والكفاية اليومية أمر واسع الانتشار في هذه الأقطار. ففي المجتمع المحلي، تعد قضية الاحتياجات الأساسية وتوافرها وإشباعها مسألة فرعية ولا تعد إشكالية كبرى تدخل ضمن نطاق الأمن الاقتصادي للإنسان الكويتي. غير أن الأمن الاقتصادي له مردود آخر مختلف في المجتمع المحلي بشكل خاص؛ إذ إن الاعتماد على مصدر واحد للدخل – وهو البترول – يجعل من الأمن الاقتصادي دوراً بارزاً في التأثير على الأمن الاجتماعي والقومي للمجتمع. فالأمن الاقتصادي الذي يقصد به شعور الفرد بالأمن والطمأنينة من توافر الحاجات المعيشية وتأمين هذه الاحتياجات للمستقبل، قد لا يكون متوافقاً مع مجتمعنا المحلي. فجانب الاطمئنان قد يكاد يكون مفقوداً.

فقد ذهب العديد من الاقتصاديين إلى أن الأمن الاقتصادي يتطلب ارتفاعاً في متوسط دخل الفرد، أو ارتفاع مستوى الدخل القومي، أو دخلاً أساسياً ومضموناً من عمل منتج ومجز أو من قبل شبكة سلامة ممولة من القطاع العام كالضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية أو غير ذلك من شبكات الأمن الاقتصادي(٤٩). غير أن مفهوم الأمن الاجتماعي يتعدى ذلك ليشمل انخراط المجتمعات الإنسانية في نظام اقتصادي عالمي مسيطر ونافذ. إضافة إلى أن مقومات الاقتصاد المحلي تعتمد على مصدر من الممكن تسميته بالمصدر الأوحد للدخل نظراً لارتفاع نسبته، وهو مصدر البترول.

إن قطاع النفط يهيمن على بقية القطاعات الاقتصادية؛ فيقدر إسهام النفط من إجمالي الإنفاق الحكومي ونسبة إيرادات الحكومة بـ٨ر٨٣٪ لعام

(٤٩) سليمان الطفيل، (الأربعاء ٢٣/٥/٢٠٠١م)، المعركة الاقتصادية وضرورة الأمن الاقتصادي، جريدة الرياض، منتدى الكتاب.

١٩٩٣م/١٩٩٤م. وهو يعد مؤشراً حقيقياً على تبعية الاقتصاد الكويتي واعتماده بصورة مفرطة على النفط. وبمقارنة ذلك ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مساهماتها تبدو ضئيلة جداً. إضافة إلى ذلك كله فإن هناك عدم استقرار واضحاً في معدلات الإنتاج الخاصة بالنفط وذلك لارتباط عملية الإنتاج أساساً بالأوضاع السائدة في السوق الدولية والعالمية. ولذلك فإن المجتمع المحلي يحصل على مبالغ ضخمة من الربح الخارجي على أساس غير منتظم. فالمجتمع المحلي هنا ما هو إلا بمنزلة مالك للأرض ويعمل جامعاً وموزعاً للربح، وهذا المجتمع يستخدم نسبة كبيرة من عوائده النفطية إما في استيراد السلع الفاخرة، أو في الاستثمار في الملكيات العقارية أو السندات الحكومية في بلدان أخرى. وكلاهما لا يزيد – بأي طريقة – رأس المال الكلي. إن هذا الاستخدام للربح النفطي يعكس غياب تطور القوى المنتجة، ولذلك فإن هناك مأزقاً تنموياً مهماً يواجه المجتمع المحلي(٥٠).

فالعائدات النفطية حددت طرق الإنفاق الحكومي الذي انعكس على المواطنين والبنية الإنتاجية، ومن ثم تولدت لدى المواطنين قناعة بأن نضوب النفط خرافة وذلك نتيجة لارتفاع أسعاره والقفزات التي مر بها واحتياج المجتمع الصناعي المتزايد لها. وهذه أمور ترتب عليها الإنفاق العام غير المنتج والاستهلاك الخارجي البذخي. فلم تعد مفاهيم قيم العمل والإنتاج تعنيان الشيء الكثير للفرد في المجتمع المحلي، وأصبح الفرد مهتماً ومرتبطاً بصورة أكبر بنشاط الإنتاج السلعي والخدمي الذي يقدمه الغرب(٥١).

إن من أهم تحديات الأمن الاجتماعي وأبرزها قضية الاستقرار الاقتصادي والاعتماد على المادة المنتجة وليس الناضبة مثل النفط. فالأساس هو الاعتماد

---

(٥٠) علي الطراح، (١٩٩٨م)، أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢ (١٦): ص ص ٨–٢٧.

(٥١) محمد الرميحي، (١٩٩٥م)، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، بيروت، دار الجديد.

على قاعدة إنتاجية حقيقية دائمة، وهي تلك التي تكاد تنعدم بمجتمعنا المحلي. فالسلوك الإنساني في هذا المجتمع الذي يتوافق مع السلوك الاستهلاكي هو المحك والأساس في أمنه وتحقيقه لرخائه. فالأمن الاقتصادي مسألة مرتبطة بشكل كبير بأمن المجتمع وتحقيق استقراره.

**الغزو الثقافي الخارجي:**

لعل من أبرز المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي القومي للمجتمع المحلي هو التأثير الثقافي الغربي وما يحمله من محتوى فكري وعقائدي وسلوكي متمثل في استخدام طرق حياة وعادات وتقاليد مختلفة ومخالفة في كثير من الأوقات لأخلاقيات المجتمع المسلم الذي نعيش فيه. وهو الأمر الذي دفع الكثير إلى تسميته بالغزو الثقافي الذي يأتي من الخارج. فعلى الرغم من ضرورة هذا الاتصال في العديد من الجوانب، فإن ما يهمنا هنا هو الاتصال السلبي وما يتركه من تأثيرات على السلوك الإنساني.

فانتقال الأجزاء الثقافية من مجتمع غربي بمفاهيمه وطرق حياته يؤثر بشكل كبير على الثقافة الإسلامية إذا لم يتم تحصينها. وتشير المدرسة الانتشارية Diffusion وهي إحدى مدارس التغير الاجتماعي والثقافي في الأنثروبولوجيا إلى أن الانتشار يحدث بين الأجزاء والعناصر الثقافية في المجتمع. والذي يحدث بشكل أكثر تفصيلاً هو استعارة هذه العناصر من مجتمع لآخر واستخدامها واستعمالها في مجتمعها الذي لم يكن قد عرف هذه السمات والعناصر الثقافية. هذه الاستعارة من الممكن أن تكون متعلقة بالتكنولوجيا، والاقتصاد أو الفكر الاقتصادي، أو الفنون، أو الغذاء، أو الملبس أوالمأكل، وحتى الدين والنظرة إلى العالم. فهي مستمدة من فكرة انتشار هذه العناصر الثقافية(٥٢).

(٥٢) Scupin, Raymond. (1992), Cultural Anthropology: A Global Perspective. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs.

فالانتشارية وفقاً لهذا المعنى هي انتشار عناصر ثقافية مادية وغير مادية من مجتمع لآخر، ينتج عنه في النهاية عملية تغير اجتماعي ثقافي للمجتمع الذي تم نقل هذه العناصر إليه. ففي النظر إلى العناصر الثقافية الغربية، وعلى الرغم من أن كثيراً منها تعد عناصر ثقافية تنموية، فإنه في المقابل يخضع كثير منها إلى إشكالية عدم تكيفها وتلاؤمها مع طبيعة المجتمعات العربية المسلمة، وبالتحديد المجتمع المحلي. ففي ظل الهيمنة الاقتصادية الغربية على العالم، وفي ظل النفوذ الأمريكي بالتحديد على قطاع كبير من أرجاء المعمورة، فإن نقل معطيات وعناصر الثقافة الغربية والأمريكية بشكلها المادي واللامادي من جهة، والسلبي من جهة أخرى هي مسألة متوقعة ومسلم بها في ظل غياب التمسك بالقيم والأخلاقيات والمبادئ العامة التي جُبل عليها المجتمع المحلي. بمعنى آخر إن الثقافة المسيطرة تفرض سلوكياتها وعاداتها وتقاليدها وطرق معيشتها وأنماطها الحياتية إضافة إلى تقنياتها التكنولوجية المستخدمة على الثقافة التي تتخلى عن مقوماتها، وتسمح للانفتاح غير المنظم أو التي يمكن أن نطلق عليها الثقافة الضعيفة أو الهزيلة. فبمقدار قوة الثقافة المسيطرة، وبمقدار ضعف الثقافة المستقبلة يحدث الانتشار الثقافي للأنماط السلوكية الدخيلة وغير المتلائمة مع الثقافة التقليدية.

إن الانفتاح الثقافي الذي شهدته المنطقة بشكل عام والمجتمع المحلي بشكل خاص وبالتحديد في الآونة الأخيرة جعل من المجتمع الغربي بأدواته المختلفة سهل السيطرة والنفوذ على الثقافة المحلية. فالأدوات التكنولوجية والتقنيات الحديثة وإفرازاتها اللامادية قد خلقت العديد من المشكلات الاجتماعية، وأثرت بشكل كبير على ثقافة المجتمع وسلوكه ونمط حياته ومعيشته. ولعل من أبرز هذه التقنيات وأكثرها حداثة وتناولها العديد من الدراسات الحديثة للوقوف على تأثيرها الثقافي والاجتماعي هي تقنية استخدام شبكة المعلومات – الإنترنت – وازدياد أعداد المستخدمين لها في العالمين الغربي والعربي.

فبالنظر لمراحل تطور استخدام شبكة الإنترنت، فإنه يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل رئيسة مرت بها هذه التقنية. تنصب المرحلة الأولى حول الاختراع والنشأة التي بدأت مع العمل العسكري وبالتحديد وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية الستينيات من القرن الماضي. وبدأت المرحلة الثانية عندما خرجت من النطاق العسكري إلى النطاق الأكاديمي المدني بمبادرة الجامعات الأمريكية تبني هذه التقنية إلى أن انتقلت إلى المرحلة التالية الواقعة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي عند ظهور البرامج التي تسهل من عملية الاتصال بين الشبكات المتعددة. ومن ثم انتقلت إلى المرحلة الحساسة والرابعة التي بدأت في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، في بداية التسعينيات. وعلى أثره – نتيجة للسهولة – بدأت أعداد غير أكاديمية تزداد بشكل كبير في استخدام هذه التقنية وانتقلت أيضاً إلى فئة الشباب والمراهقين، وبدأت أعداد كبيرة تستخدم هذه التقنية لأغراض الترفيه وليس لهدف عسكري أو للبحث العلمي كما كانت في السابق(٥٣).

فاستخدام هذه التقنية لأغراض الترفيه أولاً، وانتقالها وسرعة انتشارها في أقطار العالم بشكل عام وفي المجتمع المحلي بشكل أكثر تحديداً قد خلق سهولة بالغة في عملية تبادل المعلومات والأفكار والآراء التي تعد في النهاية تبادلاً للثقافة ونقلاً للعناصر الثقافية. فقد عززت هذه الأداة وهذه التقنية الحديثة من خلق القرية الصغيرة، وعززت من مسألة تغير مفاهيم المكان والزمان. ولذلك فإن الارتباط بالثقافة الغربية أصبح أكثر يسراً وأقل تكلفة، وأكبر حجماً، ونقل العناصر الثقافية من مجتمع مسيطر إلى مجتمع مستهلك أصبح ممكناً وبطريقة يسيرة وسهلة.

ولا غلو في أن نقول إن ما أسماه البعض بثقافة العولمة قد انطلق وتعزز

(٥٣) Laquey, Tracy. (1994), The Internet Companion: A Beginner's Guide to Global Networking. Massachusetts: An Editorial Inc. Book.

من خلال استخدام هذه التقنيات. فهي ثقافة أحادية القطب تنطوي على معلومات غايتها إرساء أسس معلوماتية وتقنية لنوع جديد من المجتمعات الإنسانية يدعى بـ"مجتمع المعلومات" ويتضمن نمطاً حضارياً وفكراً تنموياً أحادياً وتنظيماً اجتماعياً أحادياً وطريقاً أوحد في التعامل الدولي. فتقوم ثقافة العولمة في خدمة التقنية، وتكون غايتها السيطرة الداخلية والخارجية على الإنسان، وتقوم بوضع وترسيخ ثقافة مادية معلوماتية منشؤها واحد، مما يؤدي في النهاية إلى إيقاع الفرد بين فكّي رمي.. أي بين النظام الاجتماعي القائم في مجتمعه وبين ما أتى إليه عبر شبكة المعلومات من ثقافة مادية متطورة جداً، وإزاء ذلك تحصل تشوهات ذهنية ومعرفية وسلوكية عند الفرد المتلقي لعناصر ثقافية جديدة(٥٤).

فهناك إغراء لعملية استقبال الثقافة الغربية، وهناك تعزيز لها من خلال هذه التقنية الحديثة. ولا يقف الموضوع عند استخدام تقنية شبكة المعلومات، بل يتعداه أيضاً إلى انتشار القضايا التي تعكس نمطاً مميزاً في عملية التفاعل. فالانتشار الكبير لهذه الأقمار الاصطناعية، والتوصيلات والتمديدات الإلكترونية الحديثة التي تسهل الحصول على أي محطة عالمية تشكل أيضاً تحدياً كبيراً أساسياً في نقل الثقافة الغربية بمفهومها الذي يحارب قيم المجتمع المحلي. فالثروة والوفرة المادية قد عززت من اقتناء هذه التقنيات، ومن ثم فإن عملية التأثر أصبحت مسألة واضحة في ظل التخلي عن مقومات وفكر وقيم ومعايير رسختها شريعتنا السمحاء، وعززتها تقاليدنا وأعرافنا الاجتماعية. فالثقافة والغزو الثقافي الغربي يعد – وفقاً لذلك – من أخطر ما يتعرض له المجتمع المحلي وما يهدد أمنه واستقراره، وذلك من خلال التأثر بالمضمون الغربي الذي يهدد في النهاية هوية المجتمع وانتماءه، والذي يعد – بلا شك – من أخطر المؤشرات على سلامة المجتمع ويؤثر على كيانه ووجوده.

(٥٤) معن العمر، (٢٠٠١م)، قضايا اجتماعية معاصرة، العين، دار الكتاب الجامعي.

**الخاتمة:**

لا شك أن ظهور التغيرات الاجتماعية والإقليمية أثر بشكل مباشر على تحديد أبرز ملامح الأمن الاجتماعي؛ فعملية التغير الاجتماعي الثقافي التي مرت بها المنطقة اتسمت بالتزايد والسرعة نتيجة للمؤثرات الخارجية والانفتاح والاتصال الثقافي. ويمكن تلخيص أبرز هذه التغيرات الداخلية في ازدياد المشكلات الاجتماعية وتعقدها، وازدياد مشكلة التركيبة السكانية وتعقدها، وتعزيز السلوكيات الاستهلاكية اللاتنموية، والخلل الكبير في البنية الاجتماعية والبناء الوظيفي داخل مؤسسات الدولة إضافة إلى عدم اكتمال جميع جوانب الديموقراطية في مجتمعنا المحلي. فهذه العوامل مجتمعة شكلت أبرز ملامح الأمن الاجتماعي الداخلي إضافة إلى ملامح أخرى لم يتم الإشارة إليها في البحث، وهي تلك التي تتعلق بالجريمة بشكل عام، والأعراض النفسية والصحية المتزايدة في مجتمعنا الحديث، وغيرها من بعض المحددات الداخلية للأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي.

إضافة إلى ذلك، فإن التهديدات الخارجية للأمن الاجتماعي المتمثل بالسلوك المتطرف، وعلاقة الكويت مع جيرانها، والاعتماد المبتذل على المادة النضبة والمتمثلة بالبترول، وكذلك الاتصال الثقافي المفتوح الذي تعدى وغيّر من مفاهيم الزمان والمكان، – هذه جميعها محاور مهمة في التأثير على الأمن الاجتماعي القومي. فالمحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الديموغرافية والدينية والثقافية قد أدت جميعها دوراً أساسياً وبارزاً في تشكيل تحديات أساسية تواجه الأمن الاجتماعي للمجتمع المحلي.

ولا شك أن ذلك يدفعنا إلى تبني ما يسمى ببيئة جديدة للأمن الاجتماعي والقومي في المجتمع المحلي، كما أشار إليها علي الطراح[٥٥]. فالحفاظ على أمن

(٥٥) علي الطراح، (١٩٩٤م)، قراءة أولية لدوافع ومقدمات الغزو العراقي للكويت والآثار الناجمة عنه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٤، ص ص٣١٣–٣٣٨.

الكويت واستقرارها مسألة تتشابك فيها دوائر محلية وإقليمية ودولية، وهي بمنزلة تحد مستمر للأجيال القادمة. وإن رسم سياسة واستراتيجية أمنية بمحاورها السياسية والاقتصادية والأخلاقية هي مهمة المجتمع بأسره. ولتحقيق هذه البيئة فنحن نمر أمام تحديات من نوع آخر ومطالبة مهمة باشتراك الجميع في المحافظة على هذه البيئة. فالبيئة الجديدة للأمن القومي من الممكن أن تتمثل في كيفية خلق المجتمع المدني وبث فكرة المواطنة في مقابل فكرة الانتماء الفئوي والقبلي والمذهبي، ويتم بناء الدولة الحديثة التي تملك رسالة محددة تنقلها عبر النظام التعليمي والبناء الإعلامي. إضافة إلى الاستقرار السياسي الداخلي والمتمثل في الضغط المالي المتمثل في تقلص الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، والسلبيات المصاحبة لإدارة الموجودات والاستثمارات في الخارج. إضافة إلى كيفية تأمين وضمان التوظيف للأجيال القادمة، وكيفية معالجة مسألة العمالة الأجنبية بشقيها الاقتصادي والسياسي. وأخيراً – وهو لا يقل أهمية عن العنصرين السابقين – توسيع خيار الديموقراطية والمشاركة الشعبية التي تشكل أساس التنمية والحصن الأمين ضد المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المجتمع.

إضافة إلى ذلك كله، هناك حاجة إلى وجود ترتيبات أمنية خليجية في إطار دول مجلس التعاون الخليجي وتطوير هذه المنظومة لتتوافق مع المستجدات، ولتكوين قوة إقليمية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبخاصة أن هناك اشتراكاً كبيراً في مقومات النجاح لهذه الاتحاد. ففي ظل التغيرات والتهديدات المتعددة، فإن توفير الأمن للمنطقة لا يمكن أن يبرز إلا من خلال تفعيل دور هذه المنطقة.

# المراجع

**أولاً – المراجع العربية:**


- ابن منظور، (٧١١هـ)، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف.
- الفاروق زكي يونس، (١٩٩٥م)، الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- المعجم الوجيز، (١٩٨٠م)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطبع والنشر.
- باقر النجار، (١٣ – ١٧ يناير ١٩٨٥م)، مخاطر العمالة الوافدة: غزو أم مخاوف ثقافية، ندوة التخطيط بجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية، الدوحة، ص ص ٤٥ – ٥٩.
- برنامج العمل الحكومي، (مارس ١٩٨٥م)، الخطة الإنمائية للسنوات ٨٥/ ١٩٩٠م، الجزء الأول.
- جريدة القبس، (٢٤ – ٢٦ يونيو ٢٠٠٣م)، السنة ٣٢، الأعداد ١٠٧٨٧ – ١٠٧٨٩.
- جريدة الوطن، (٢٩ يونيو، و ٢ أغسطس ٢٠٠٤م).
- حمود القشعان ويعقوب الكندري، (٢٠٠٢م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الكويتيين، ص ص ٦٥:١٧، ٧٣ – ١٢٨.
- خلدون النقيب، (١٩٩٥م)، الطلب النهائي على القوى العاملة في الكويت، الكويت، جمعية الخريجين.
- خلدون النقيب، (١٩٩٦م)، صراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت، لندن، مكتبة الساقي.
- زكي زكي حسين زيدان، (٢٠٠٤م)، الاستخدامات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

- سامية حضر صالح، (١٦ – ١٨/ديسمبر ٢٠٠٣م)، الانعكاسات الأمنية لقضايا السكان والتنمية، المؤتمر السنوي الثالث والثلاثون لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة، المركز الديمجرافي.
- سليمان الطفيل، (الأربعاء ٢٣/٥/٢٠٠١م)، المعركة الاقتصادية وضرورة الأمن الاقتصادي، جريدة الرياض، منتدى الكتاب.
- شفيق الغبرا، (١٩٩٥م)، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- عايد الحميدان، (٢٠٠٠م)، الآثار الاجتماعية لسوء استعمال المخدرات في دولة الكويت، الكويت: وزارة الداخلية، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.
- عايد الحميدان، (٢٠٠٤م)، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في مواجهة آفة المخدرات، الكويت: اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات – قسم العلاقات العامة والإعلام.
- عايد الحميدان وعبدالحميد العباسي، (٢٠٠٣م)، حقائق وأرقام في آفة المخدرات: المؤشرات الإحصائية والتوقعات المستقبلية، الكويت: اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات – قسم العلاقات العامة والإعلام.
- عبد الرؤوف الجرداوي وآخرون، (١٩٨٥م)، أوضاع الشباب في الكويت والخليج العربي، المنامة، مكتبة المتابعة.
- عبد المجيد المناصرة، (١٩٩٨م)، النظام العربي بعد أزمة الخليج: ضرورة التحديث، ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت، ٢٦ – ٢٨ مايو ١٩٩٧م، الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
- عبدالوهاب الظفيري، (٣–١٩ مارس ١٩٩٦م)، الإسكان ركيزة من ركائز الأمن الاجتماعي، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع

الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص ٥٩ – ٦٩.

- علي الطراح، (١٩٩٤م)، قراءة أولية لدوافع ومقدمات الغزو العراقي للكويت والآثار الناجمة عنه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الخاص رقم ٧٤، ص ص ٣١٣–٣٣٨.
- علي الطراح، (١٩٩٨م)، أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢ (١٦): ص ص ٨ – ٢٧.
- فهد عبدالرحمن الناصر، (٣ – ١٩ مارس ١٩٩٦م)، حماية الأسرة والنشء تأكيد لمفهوم الأمن الاجتماعي، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص ١٢١ – ١٤٠.
- القبس، (١٤ فبراير ٢٠٠٥م)، السنة ٣٣، العدد ١١٣٨٠.
- لطفي الشربيني، (٢٠٠١)م، العلوم الإنسانية في خدمة الأمن الاجتماعي، حلقة نقاشية في الكويت، الثقافة النفسية المتخصصة، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، ٤٧ (١٢).
- محمد الحداد، (٢٠٠١)م، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية رقم ٢١، الرسالة ١٦٦.
- محمد حسن العيدروس، (٣ – ١٩ مارس ١٩٩٦م)، مفهوم الأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة الغربية والعربية، في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ص ص ٥ – ٤٣.
- محمد الرميحي، (١٩٨٧م)، تجربة المشاركة السياسية في الكويت (١٩٦٢م–١٩٨١م)، في: أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

- محمد الرميحي، (١٩٩٥م)، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، بيروت، دار الجديد.
- محمد سيد فهمي، (٢٠٠٢م)، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- مصطفى سويف، (١٩٩٦م)، المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- معن العمر، (٢٠٠١م)، قضايا اجتماعية معاصرة، العين، دار الكتاب الجامعي.
- نبيل رمزي إسكندر، (١٩٩٨م)، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، في: علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع (الكتاب السادس عشر) الإسكندرية، إدارة المعرفة الجامعية.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م أ)، إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠٠١/٦/٣٠م، الكويت، وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٣ ب)، اللمحة الإحصائية لعام ٢٠٠٣م بمناسبة العيد الوطني الثاني والأربعين ويوم التحرير الثاني عشر، الكويت، وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.
- وزارة الداخلية، (١٩٩٠م)، أسباب تعاطي الشباب للمخدرات وأضرارها، الكويت: الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات.
- يوسف القرضاوي، (السبت ٢ نوفمبر ٢٠٠٣م)، برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة الإخبارية.

## ثانياً – المراجع الأجنبية:


- Country Report, Kuwait. (1996), Lord: The Economic Intelligent Unit.
- Frank, Fyredi. (1997), Population and Development: Critical Introduction. New York: Martins Press.
- Laquey, Tracy. (1994), The Internet Companion: A Beginner's Guide to Global Networking. Massachusetts: An Editorial Inc. Book.
- Leiner, Barry et al. (1999), A Brief History of the Internet. (on-line) Available: http:www.isoc.org/internet-history/briefehtm/
- Macpherson, C. P. (1972), The Real World of Democracy. New York: Oxford;ress.
- Mufti, K. A. (1998), The Role and Direct and Indirect Factors in the Epidermiology of Addiction and the Importance of training in the Prevention and Treatment of Addiction. Paper presented to the International Conference on Noctorice, Psycholtropic Drugs and Smoking haggard to new generation, Istanbul, Turkey. 29th August-1st Sept.
- Reidfield, R; R. Linton, and M. J. Herskovits. (1936), Memorandum on the Study of Acculturation. American Anthropologist. 37, 149-152.
- Scupin, Raymond. (1992), Cultural Anthropology: A Global Perspective. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs.